تحولات جرائم المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٣

– دراسة اجتماعية تحليلية –

الاستاذ المساعد الدكتور احمد عبد العزيز

جامعة الموصل / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

Drug crimes in Iraq shifts After the year 2003

(Social analysis study)

Assist Prof, Dr. Ahmed Abdul Aziz

Department of Sociology- College of Arts

University of Mosul

الملخص

ركزت هذه الدراسة على جرائم المخدرات في العراق واهم التحولات والتغيرات التي طرأت على معدلاتها وحجمها ومظاهرها وطبيعة المواد المخدرة ، اضافة الى طرق ووسائل ارتكاب هذه الجرائم بعد عام (٢٠٠٣) ، حيث كشفت هذه الدراسة من خلال اعتماد المنهج الوصفي والمقارن وتحليل مختلف التقارير الاحصائية حول جرائم المخدرات والمصادر والابحاث والدراسات الاجتماعية والجنائية ذات العلاقة بموضوع المخدرات في العراق ، الى وجود تحول نوعي وكمي في جرائم المخدرات في العراق سواء من حيث تعاطي المواد المخدرة او الادمان عليها او المتاجرة بها ، وجاء هذا التحول نتيجة مباشرة لأزمة الانفلات الامني الذي سببه الاحتلال الامريكي للعراق ، والضعف في الاجهزة الامنية والقانونية ، وما رافقه من انفتاح الحدود العراقية مع البلدان المجاورة وضعف الرقابة الجمركية على حركة البضائع والسلع الداخلة الى العراق ، اضافة الى جملة متغيرات اجتماعية ودينية وثقافية وسياسية واقتصادية شهدها المجتمع العراقي في القرن الحادي والعشرين ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في تنامي معدلات ونسب جرائم المخدرات بحيث اصبحت هذه الجرائم واحدة من الجرائم المنظمة التي تستخدم التقنيات والخطط الفنية لتنفيذها ، وان اكثر مرتكبيها هم من فئة الشباب والاحداث وهي الفئة المنتجة التي يعول عليها المجتمع في دفع عجلة التنمية والمشاركة بفعالية بها.واشتملت هذه الدراسة على اربعة مباحث ، تضمن المبحث الاول الاطار المنهجي للبحث واهم المفاهيم العلمية المستخدمة في البحث ، بينما تضمن المبحث الثاني اهم التحولات التي طرأت على جرائم المخدرات في العراق بعد عام (٢٠٠٣) ، في حين تطرق المبحث الثالث الى اهم المتغيرات والعوامل المشجعة لتنامي جرائم المخدرات في العراق ، واخيراً تضمن المبحث الرابع خاتمة البحث واهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ، اضافة الى مجموعة من التوصيات والمقترحات لمعالجة ظاهرة تنامي جرائم المخدرات في العراق والحد منها.

Summary

This study focused on drug crimes in Iraq the most important transitions and changes in rates and the size and nature of the manifestation of cannabinoids .Adding to the ways and means to commit these crimes after 2003 where this study revealed by adopting a descriptive Approach and analysis of the various statistical report on a drug crimes and social disciplines and research sources and relevant criminal drug subject lraq to a shift in the qualitative and quantitative drug crimes in lraq both in terms of abuse or addiction or traded the shift came as a result of insecurity caused by the us occupation of Iraq and weakness in the legal and security bodies and the accompanying open lraq border with neighboring countries lack control structure on movement of goods and goods interring lraq .add to social, religious and cultural variable an economic society.

In 21 st century lraq contributed directly and indirectly the growth rates and proportions of drug crimes so few crimes became one of organized crime that use special technical plans, and that most perpetrators were young people and teenagers and is produced upon which society in advancing development and participate more effectively .it included few studies on four detectives first.

Section included methodological framework the search the main concepts used in the reprocess while ensuring the second section studied the most important transformations that happened on drug crimes in lraq after 2003 while the third section addressed to most important variables and encouraging the growth of drug crimes in Iraq ,and finally the four section contained his ring main research findings of the research ,adding to group of recommendations and proposals to tackle the growing drug crimes in lraq to limit them.

مقدمة

لقد خلق الله تعالى الانسان وكرمه بالعقل ، واحل له الطيبات وحرم عليه الخبائث حماية ووقاية لبدنه وعقله ونفسه ، ولكن المؤسف ان تنقلب الاوضاع وينحرف العقل عن مساره ، ويأتي الانسان في حالة من حالات ضعفه او مع اصدقاء السوء من حوله فيتعمد ان يغيب عقله او تخدر حواسه او يعطل ادراكه بأي نوع من انواع المسكرات والمخدرات.وتعد مشكلة المخدرات من اهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع ، ليس في العراق فحسب بل في معظم بلاد العالم ، وذلك لأنها تحدث اضراراً بالغة لمن يتعاطاها او يتاجر فيها ، وتنعكس هذه الاضرار على اسرة المتعاطي وعلى المجتمع الذي يحيط به بصورة مباشرة وغير مباشرة.واصبحت مشكلة المخدرات ظاهرة اجرامية متجددة مرت بعدة اطوار وتطورت بتقدم العلوم والتكنولوجيا والمواصلات ، فمنتج المخدرات والمزارع والصانع والمهرب والممول والتاجر اخذوا يستعينون بعلوم العصر الحديث في استخدام وسائل الانتاج والتصنيع والنقل الحديث ، كما ابتكروا اساليب منظمة لتهريب المخدرات وطرقاً ذكية لإخفائها ، وذلك نظراً للإمكانيات المادية المتاحة لهم وتوفر سبل الاتصال وسهولة خطوط التهريب وتعددها من وقت الى اخر ، وفي الجانب الاخر

يقف رجال التشريع والقانون والاجتماع واجهزة مكافحة المخدرات على كافة مستوياتها للحيلولة دون تمكين الجانب الاول من تحقيق اهدافه الشريرة والعمل على افساد خططهم والتغلب عليهم.والمجتمع العراقي بعد ان كان يعد من البلدان النظيفة في العالم من هذه الافة الاجرامية ، اصبح يشهد نمواً خطيراً في الادمان على المخدرات والمتاجرة بها بعد عام (٢٠٠٣) ، وجاء هذا التطور في جرائم المخدرات كأحد نتائج الانفلات الامني الذي سببه الاحتلال الامريكي للعراق ، والضعف في الاجهزة القانونية ، وما رافقه من فتح الحدود على مصراعيها لتجارة المخدرات لكي تطل برأسها في المجتمع العراقي.ولا شك ان استفحال مشكلة المخدرات في العراق في القرن الحادي والعشرين تشكل واحدة من اخطر التحديات الامنية والاجتماعية والصحية على المواطن العراقي ، فلم يعد الاتجار غير المشروع بالمخدرات شكلاً من اشكال الاجرام البسيط الذي يمارسه بعض الافراد المنحرفين داخل المجتمع العراقي ، بل اصبحنا نواجه اليوم عصابات دولية ومحلية منظمة تسعى بكل قواها لتهريب مختلف انواع المخدرات ، مستغلين موقع العراق الجغرافي بين الدول المتورطة في جرائم المخدرات زراعة وادماناً ومتاجرة ، فضلاً عن الممارسات الاجرامية التي بدأت تنتشر لدى بعض المزارعين لزراعة النباتات غير المشروعة على نطاق واسع في اماكن عديدة من العراق مستغلة ضعف الرقابة الامنية والحكومية وحالة الفوضى الامنية التي يشهدها الشارع العراقي بعد عام (٢٠٠٣).وعلى ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة لكي تكشف لنا الكثير من الحقائق المهمة حول واقع جرائم المخدرات في العراق وطبيعة المستجدات التي طرأت على حجمها ومعدلاتها وطرق ارتكابها ، اضافة الى طبيعة ونوع المواد المخدرة التي زاد تعاطيها والادمان عليها من قبل بعض الفئات المنحرفة من المجتمع العراقي ، حيث ان هذه الظاهرة الخطيرة بوصفها نتاج لواقع ينطوي على منظومة متداخلة ومترابطة من الظواهر والمشاكل الاخرى اخذت تنتشر بسرعة مع مرور الوقت معلنة تحديها وقدرتها على الاستمرار على الرغم من الاجراءات والتدابير المجتمعية التي تتخذ من حين واخر لتطويقها او للحد من انتشارها وازدياد حدتها في اقل تقدير.

المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث

أولاً/ مشكلة الدراسة:

يكاد يتفق اغلب المختصين على ان مشكلة تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي هي بمثابة صورة مستحدثة من صور السلوك المنحرف ، اذ ان هذه الظاهرة السلبية بحجمها الحالي المفترض وبمدى استفحالها محلياً تمثل حالة طارئة وجديدة على صعيد الممارسة الفعلية ، وبالتالي يمكن اعتبار هذه المشكلة المستجدة وليدة التغيرات والتحولات الشاملة التي طالت مختلف جوانب الحياة في المجتمع العراقي لا سيما بعد عام (٢٠٠٣) ، ويبدو ان مبررات هذا التفسير تستند في مضمونها الى طبيعة الظروف والازمات التي مر بها افراد المجتمع ، فالبيئة الاجتماعية السائدة بمختلف تجلياتها مثلت تربة خصبة لنمو الكثير من مفردات الحياة اللاسوية واللاتوافق مثل الاحباط والتمرد واللامبالاة ، وذلك بفعل اختلال البناء التنظيمي اجتماعياً بل وربما سيادة الاعتقاد بعدم قيامه على المشروعية ، لا سيما في ظل غياب مبادئ العدالة وتطبيقاتها على صعيد الواقع ، ومع تنامي مثل هذا الاعتقاد واقترانه بمشاعر العجز والاغتراب جاءت ردود الفعل السلبية تمثل استجابة طبيعية لإرهاصات هذا الواقع ، ولذلك فإن محاولات الهروب من هذا الواقع السلبي تجسدت بدرجة كبيرة في نماذج العزلة عنه او التمرد عليه ورفضه عبر تبني بعض الانماط السلوكية التي تتقاطع مع الاسس والمعايير التي يستند اليها المجتمع[١].وانطلاقاً مما تقدم لا بد ان تنظر الى هذه المشكلة الجديدة من مستوى اجتماعي وقومي ، لكونها تعتبر جريمة تهدد كيان الاسرة والمجتمع العراقي ، وتمثل ايضاً مفتاحاً لغيرها في الجرائم ، ومن ثم يصبح من الضروري دراسة هذه المشكلة التي تستهدف غالباً فئة الشباب والعمل على تحليلها وتشخيصها وايجاد الحلول والمعالجات لها بغية الحد من هذه المشكلة الخطيرة التي باتت تهدد كيان المجتمع بأسره ، بعد ان كان العراق من الدول التي حافظ على نظافة المجتمع من آفة المخدرات حتى نهاية القرن العشرين.

ثانياً/ اهمية البحث:

ان لكل دراسة اهميتها الخاصة التي تنطلق من مدى احساس الباحث بمشكلة الدراسة وضرورة دراستها ، وبمدى اهمية هذه المشكلة ومدى جديتها و واقعيتها وكل ما يتعلق بها ، لأن التفكير في حل اي مشكلة لا يمكن ان يحدث الا من خلال مواجهة هذه المشكلة بصورة حقيقية[٢]. وعلى ضوء ذلك فإن دراسة جرائم المخدرات في العراق تكتسب اهمية علمية خاصة لعدة اسباب ابرزها:

١- تقترن جرائم المخدرات بتفاقم السلوك الاجرامي مما يهدد سلامة وامن المجتمع ، حيث لوحظ ان اغلب جرائم السرقات والعنف والخطف والقتل والاغتصاب يرتكبها متعاطو المواد المخدرة ، اما نتيجة للاضطراب النفسي والعقلي الذي تحدثه المواد المخدرة على جسم الانسان

والتي تجعله شخصاً غير قادر على مواكبة الحياة الاجتماعية والاقتصادية او يندفع الى ارتكاب الجريمة من اجل الرغبة في تدبير الاموال اللازمة للحصول على المخدرات.

٢- ان جرائم المخدرات تكلف ميزانية الدولة اعتمادات مالية فادحة تنفق في سبيل اعداد الخطط والاستراتيجيات الامنية التي تستهدف مكافحة مهربي المخدرات وموزعيها ، وعلاج المدمنين واصلاحهم وتأهيلهم ، هذا في الوقت الذي كان يجب فيه توجيه هذه الموارد الى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الاحوال المعيشية للمواطنين.

٣- ان جرائم تعاطي المخدرات والادمان عليها تستهدف في الغالب شريحة الشباب والاحداث ، وهم يشكلون العمود الفقري في البناء الاجتماعي العراقي وعماد تنمية المجتمع وبناء مستقبله ، وفي هذا الصدد اشارت احصائيات دائرة مكافحة المخدرات في العراق الى وقوع اكثر من (١٤٦٢) حالة ادمان عام (٢٠٠٨) في اكثر من (١٣) محافظة عراقية ، وان معظم المدمنين هم من الشباب الذكور الذين اعمارهم تبلغ (١٨) سنة فأكثر ، حيث بلغت نسبتهم (٩٦٪) من مجموع حالات الادمان المسجلة في العراق خلال هذه الفترة[٣].

٤- ايضاً تكتسب هذه الدراسة اهمية خاصة لكونها تتناول احد الجرائم المستحدثة في المجتمع العراقي وهي جرائم الادمان وتعاطي المخدرات التي لم تلقى اهتماماً كافياً من قبل الباحثين والمختصين في مجال العلوم الاجتماعية والامنية رغم كونها من الجرائم الخطيرة التي تهدد كيان وامن المجتمع العراقي ، وبالتالي يجعلها من المشكلات المعقدة التي تستدعي مزيداً من البحث والتحليل في مختلف جوانبها وابعادها وصولاً الى تحديد الحلول والمعالجات الكفيلة بتحجيم هذه الجرائم والقضاء عليها مستقبلاً.

ثالثاً/ اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

١- التعرف على طبيعة التحولات التي حدثت في حجم ومعدلات جرائم المخدرات في العراق بعد عام (٢٠٠٣).

٢- توضيح اهم التغيرات التي حدثت في طرق تعاطي والادمان على المخدرات والاتجار بها وتهريبها في العراق بعد عام (٢٠٠٣).

٣- الكشف عن اهم انواع المخدرات التي انتشرت في العراق بعد عام (٢٠٠٣).

٤- توضيح العلاقة بين ارتفاع معدلات جرائم المخدرات وطبيعة المتغيرات والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام (٢٠٠٣).

٥- بلورة مجموعة من الحلول والتوصيات الكفيلة بالحد من معدلات جرائم المخدرات في العراق ، والعمل على تعزيز الوعي الاجتماعي والامني ضد هذه الجرائم الخطيرة على امن وسلامة المجتمع العراقي.

رابعاً/ منهجية البحث:

اعتمد الباحث في سبيل تحقيق اهداف البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة ظاهرة المخدرات وتحليل تحولاتها وطبيعة وانماط ارتكابها في العراق من خلال الاستناد الى الادبيات والمصادر الاتية:

- احصائيات دائرة مكافحة المخدرات في العراق.
- اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير حول موضوع المخدرات.
- الملاحظات الميدانية من بعض اصحاب الصيدليات والمذاخر الطبية.
- ابحاث ودراسات اجتماعية متنوعة ، ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة بشأن موضوع المخدرات والمتغيرات والدوافع الكامنة وراء ارتكابها في العراق.كذلك استخدمنا في هذا البحث المنهج المقارن الذي افادنا في الموازنة بين حجم ومعدلات جرائم المخدرات قبل وبعد عام (٢٠٠٣) ، فضلاً عن ذلك فقد استعان الباحث بأدوات ووسائل لجمع المعلومات والبيانات عن جرائم المخدرات في مجتمع البحث ، كالملاحظة بأنواعها المختلفة كالملاحظة البسيطة والملاحظة بالمشاركة والمقابلة البسيطة ، التي افادتنا كثيراً في معرفة وتحديد انواع ومظاهر جرائم المخدرات واسبابها في المجتمع العراقي.

خامساً/ مفاهيم البحث:

١- التحول Conversion:

التحول مفهوم ظهر حديثاً في سياق مذهب عام يدعى (مذهب التحول) ، وهو يعني الانتقال من حالة الى حالة اخرى (Transformation) ويشير هذا المذهب الى جميع التحولات التي تحصل سواء في اللغة ، السكان ، العلوم ، والانشطة الاقتصادية وغيرها من مجالات الحياة.

فمعنى التحول لغوياً: هو حال حولاً ، وحول الشيء تحول من حال الى حال (وتحول من احال) دخل الجنة يريد من اسلم ، لأنه تحول من الكفر الى الاسلام ، والتحول الى مكان اخر ، والتحول التنقل من موضع الى موضع اخر ، وتحول الرجل انتقل من مكان الى مكان ، وتحول عنه انصرف الى غيره[٤].والتحول اصطلاحاً: هو احلال شيء محل شيء اخر[٥]. لذا فالتحول يعني الانتقال من حال الى حال ، او من رتبة الى غيرها ، او من نظام الى اخر[٦].وقد فسر المعجم الفلسفي التحول بأنه (تغير يلحق بالأشخاص او الاشياء ، وقد قسمه الى قسمين: الاول تحول في الجوهر: (حدوث صورة جديدة جوهرياً تعقب الصورة القديمة) ، والثاني تحول في الاعراض: (تغير في الكم او الكيف او في الفعل).ومفهوم التحول بصيغته البسيطة في علم الاجتماع يعرف على انه: التغير الذي يؤدي الى نشوء احوال اجتماعية جديدة[٧].وعلى ضوء ذلك يتضمن التحول تغيرات في المعتقدات والسلوكيات الاجتماعية ، او في التوحد مع جماعات معنية ، او حتى في شخصية الانسان لأنه يدفعه الى اعادة تنظيم افكاره وعواطفه . وقد يطرأ التحول على وجهات النظر السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية او الفلسفية[٨].كما يشير التحول الاجتماعي الى (تلك العملية المستمرة التي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم من خلالها حدوث اختلافات في شكل ومضمون العلاقات البشرية ، او المؤسسات او التنظيمات او الادوار الاجتماعية[٩].كما يمكن النظر بطريقة اكثر تحديداً الى التحول بأنه (تغير يحدث في المضمون او الجوهر حيث لا يشير الى تغيرات جزئية او شكلية بل الى تحولات في المضمون والطبيعة اي التغيرات التي تتضمن اعادة هيكلة او تطورات نوعية في الظواهر التي تتناولها) [١٠]. مثل التحولات التي تحدث في ظاهرة اجرامية معينة وظهورها بشكل مفاجئ وغير مألوف في المجتمع ، وكذلك التحول في معدلات واساليب وطرق ارتكاب هذه الجريمة وتحولها من ظاهرة اجرامية عادية الى ظاهرة اجرامية منظمة تشكل خطراً على امن واستقرار المجتمع.وبعد التطرق الى التعريفات السابقة فإننا نعرف التحول اجرائياً بما ينسجم وطبيعة ومضمون هذا البحث بأنه (الانقلاب الجذري والجوهري الذي حدث في جرائم المخدرات داخل المجتمع العراقي بحيث ازدادت معدلاتها وتطورت فنون واساليب ارتكاب هذه الجرائم واخذت شكلاً مغايراً لها مقارنة بشكلها السابق في الماضي ، وبفترة زمنية معينة نتيجة لعدة متغيرات خارجية وداخلية حدثت في المجتمع بحيث خلقت الاوضاع والبيئة الملائمة لتنامي هذه الجرائم وتغير اشكالها واساليبها نحو التنظيم والاحتراف والاجرام المنظم).

٢- المخدر Drug:

ان كلمة المخدر لغوياً اسم فاعل من خدر ، والخدر هو الظلمة واخدر العضو اي جعله خدراً ، والخادر هو الفاتر الكسلان[١١].والمخدر مادة تسبب للإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة مثل البنج والحشيش والافيون ، والجمع مخدرات[١٢].والمواد المخدرة بحسب تعريف لجنة المخدرات في الامم المتحدة هي كل مادة خام او مستحضر يحتوي على مواد منبهة او مسكنة من شأنها اذا ما استخدمت في غير الاغراض الطبية او الصناعية ان تؤدي الى حالة من التعود او الادمان عليها مما يضر الفرد جسمياً ونفسياً اضافة الى اضرارها على المجتمع[١٣].وتعرف الموسوعة العربية المخدر بأنه مادة تسبب في الانسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة وقد ينتهي الى غيبوبة تعقبها الوفاة[١٤].ويشير التعريف القانوني للمخدرات الى مجموعة المواد التي تسبب الادمان على تناولها من قبل المتعاطي ، وتؤدي الى صدور افعال وتصرفات تؤذي النفس البشرية سواء على مستوى المتعاطي والمرض ، وانعكاس تلك السلوكيات الضارة على الاخرين بحيث تسبب اضراراً بالمجتمع او بالأفراد وهي مواد محظور تصنيعها وزراعتها وتركيبها صيدلانياً بدون تراخيص قانونية[١٥].

اما المخدر من الناحية النفسية فيقصد به (اية مادة تؤدي الى الاعتماد العضوي او النفسي عليها والتي تساعد المتعاطي على تنمية الاستعداد لديه للإصابة بالاضطرابات والامراض النفسية والعقلية) [١٦].وقد عرف الدكتور (سعد المغربي) المواد المخدرة بأنها (كل مادة خام او مستحضرة تحتوي على مركبات منبهة او مسكنة من شأنها اذا استخدمت في غير الاغراض الطبية والصناعية الموجهة ان تؤدي الى حالة من التعود او الادمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسمياً ونفسياً واجتماعياً) [١٧].اما الفقه فقد حاول وضع تعريفات للمادة المخدرة ، ومن اهم هذه التعريفات تعريف العقار المخدر بأنه (كل مادة تؤثر بحكم طبيعتها الكيميائية في بنية الكائن او وظيفته) [١٨].وتعرف المخدرات من الناحية العلمية على انها مواد كيميائية تتكون من مركبات كيميائية تسبب النوم والنعاس وتسكن الالام[١٩].ومن خلال ما تقدم يتضح ان اللغويين والفقهيين والقانونيين والمختصين قد اتفقوا على كون المخدرات تؤدي بالإنسان الى حالة غريبة عن حالته الطبيعية ، وفي معظم الاحيان تؤدي الى الكسل والخمول وفقدان الاحساس الطبيعي.اما التعريف الاجرائي للمخدرات فيقصد بها (المواد الطبية او الكيميائية المصنعة او المواد الطبيعية التي تسبب لمتعاطيها انفعالات جانحة وسلوك غير سوي بسبب غياب عقله وفقدان الاتزان السلوكي والنفسي ، واذا استمر تعاطيها من دون مبرر فإنها تؤدي الى اثار ضارة في كل من الفرد المتعاطي واسرته والمجتمع الذي يعيش فيه).

٣- الجريمة Crime:

ان مصطلح الجريمة في اللغة العربية مشتق من الجرم الذي يعني الذنب او التعدي ، والجمع إجرامٌ وجُرُمٌ ، وهو الجريمة ، والجارمُ: الجاني ، والمُجْرِمُ: المذنب[٢٠].والجريمة في اللغة الانكليزية (Crime) مأخوذة عن الكلمة اللاتينية (Crimen) وتعني الاتهام او العيب[٢١].وتعرف الجريمة من وجهة النظر القانونية بأنها كل فعل ضار ، ومتعمد ، ومقصود ، يحرمه القانون الذي سنته الدولة ونصت صراحة على اعتبار هذا السلوك جريمة ، وتعاقب من يرتكبها بعقوبة محددة من قانون العقوبات [٢٢] ، او انها النشاط الذي يصدر من شخص ايجابياً كان او سلبياً يقرر له القانون عقوبة من العقوبات المقررة في قانون العقوبات[٢٣] ، او هي كل فعل او امتناع عن فعل صادر من انسان مسؤول ويقرر له القانون عقاباً او تدبيراً احترازيا[٢٤].اما من الناحية الاجتماعية فقد كان لأنصار المدرسة الوضعية (الايطالية) الفضل الاول في ابراز وبلورة المفهوم الاجتماعي للجريمة ، فقد نادى انصار هذه المدرسة بفكرة ان الجريمة ليست هي كل فعل يقع بالمخالفة لنص تشريعي جنائي وانما هي في نظرهم كل فعل ضار بمصالح الجماعة الاساسية[٢٥].وقد عرف عالم الاجتماع الفرنسي (اميل دوركهايم) الجريمة وقال انها الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي ، او هي كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة[٢٦].وأُعطيت للجريمة تعاريف اجتماعية اخرى فعرفت بأنها نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأفراده[٢٧] ، وعرفت ايضاً بأنها كل فعل يعد مخالفاً للحاجات الاساسية والمصالح الرئيسية لمجتمع معين ، او يمثل خطراً على المجتمع ويجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الافراد الذي يكونونه[٢٨]. او هي كل فعل من شأنه فصم عرى العقد الاجتماعي ، او هي ظاهرة طبيعية في المجتمع تجلب سخط الافراد لها ، وتثير اشمئزازهم منها لأنها غالباً ما تثير وعي الجماعة للذود عن تقاليدها ومثلها واعرافها[٢٩].اما من الناحية النفسية فقد عرفت الجريمة بأنها سوء تكيف الفرد لظروف البيئة التي يتعرض لها ، او انها فعل نقص جسمي او ضعف عقلي او اضطراب انفعالي[٣٠] ، وتعرف ايضاً بأنها طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً فأدت الى سلوك لا يتفق والاوضاع التي يسمح بها المجتمع[٣١].ويعرف (هارولد لندنر Harold Lindner) الجريمة ويقول انها نشاط ينبئ عن اعراض ملازمة لاحتياجات شخصية يتم اشباعها الى حد ما بهذا النشاط[٣٢] ، وتعرف الجريمة من الناحية النفسية ايضاً بأنها سلوك متعمد غير مشروع يصدر عن مظاهر نفسية هي اعراض للكبت والاضطراب الداخلي ، لإشباع احتياجات تتطلب من الفاعل هذا السلوك ، وهذا السلوك كما يراه (سيجموند فرويد Sigmund Freud) هو استجابة بديلة او صورة من صور الاطلاق الرمزي للعقد النفسية المكبوتة[٣٣].وبناءاً على ما تقدم نستطيع تعريف الجريمة اجرائياً بأنها (الفعل او السلوك المخالف لأحكام قانون العقوبات ، ويشكل عملاً عدائياً وسلوكاً مضاداً للمجتمع وقيمه ومعاييره الاجتماعية ، ويأتي هذا السلوك نتيجة لتعاطي الفرد او ادمانه او متاجرته للمخدرات ، ويخضع مرتكبيه للمساءلة القانونية وتوقيع العقاب عليه).

سادساً/ انواع المخدرات:

هنالك العديد من المواد التي تدخل تحت الاطار العام للمخدرات ، ولا يمكن حصرها او تصنيفها نظراً لعدم وجود اتفاق دولي موحد يتم اللجوء اليه عند الرغبة في التطرق لأنواع المخدرات . وبالتالي فإننا سنذكر في الاسطر التالية اهم الطرق المتبعة في تصنيف المخدرات ، ثم نستعرض اكثر انواع المخدرات شيوعاً وذلك على النحو الاتي:

اولاً: تصنيف المخدرات وفقاً لطريقة انتاجها:

١- مخدرات طبيعية ويقصد بها تلك التي تنتج عن النباتات الطبيعية مباشرة مثل الحشيش والقات والافيون ونبات القنب.

٢- مخدرات مصنعة وهي التي تستخرج من المخدر الطبيعي قبل ان تتعرض لبعض العمليات الكيميائية التي تحولها الى صورة اخرى غير صورته الطبيعية ومن امثلتها المورفين والهيروين والكودائين.

٣- مخدرات مركبة وهي التي تصنع من عناصر كيميائية ومركبات اخرى ولها نفس تأثير المخدرات الطبيعية والمصنعة مثل المواد المسكنة والمنومة والمهلوسة.

ثانياً: تصنيف المخدرات حسب تأثيرها على النشاط العقلي للإنسان:

١- مهدئات الجهاز العصبي: وهذه المواد تؤثر على الجهاز المركزي وتبطئ من النشاط الذهني للإنسان ، ويدخل تحت هذا التقسيم الافيون ومشتقاته (المورفين ، الهيروين ، الكودائين ، الباربتيورات).

٢- منشطات الجهاز العصبي: وهي التي تنشط عمل الجهاز العصبي المركزي للإنسان ، وتسبب حالة من التهيج مثل نبات الكوكا والتي تشتق منها مادة (الكوكائين) ، القات ، الامفيتامينات.

٣- مهلوسات الجهاز العصبي: وهي التي تسبب حالة من الهلوسة او التخيلات في الجهاز العصبي المركزي للإنسان ، وتؤدي به للانحراف والتواء الحواس ، ويدخل تحت هذا التقسيم ، الميسكالين ، نبات عش الغراب ، حبوب مجد الصباح ، والادوية المهلوسة مثل (ل.س.د) و(بي سي بي) ، اضافة الى الحشيش الذي يعد من المواد المهبطة للجهاز العصبي عند استعماله بكميات قليلة ، ولكن عند استعماله بكميات كبيرة يكون له تأثير مماثل للمواد المسببة للهلوسة ، لذا نجد الحشيش في بعض التقسيمات تحت باب الهلوسات[٣٤].

ثالثاً: تصنيف المخدرات حسب نظرية الاعتماد النفسي والعضوي:

١- المواد التي تسبب اعتماداً نفسياً وعضوياً ومنها الافيون ومشتقاته مثل الهيروين والمورفين والكودائين.

٢- المواد التي تسبب الاعتماد النفسي فقط ومنها الحشيش والقات وعقاقير الهلوسة.

رابعاً: تصنيف المخدرات حسب اللون:

١- المخدرات البيضاء مثل الكوكائين والهيروين.

٢- المخدرات السوداء مثل الافيون ومشتقاته والحشيش.

مخطط تقسيم المخدرات طبقاً لتأثيرها على النشاط العقلي

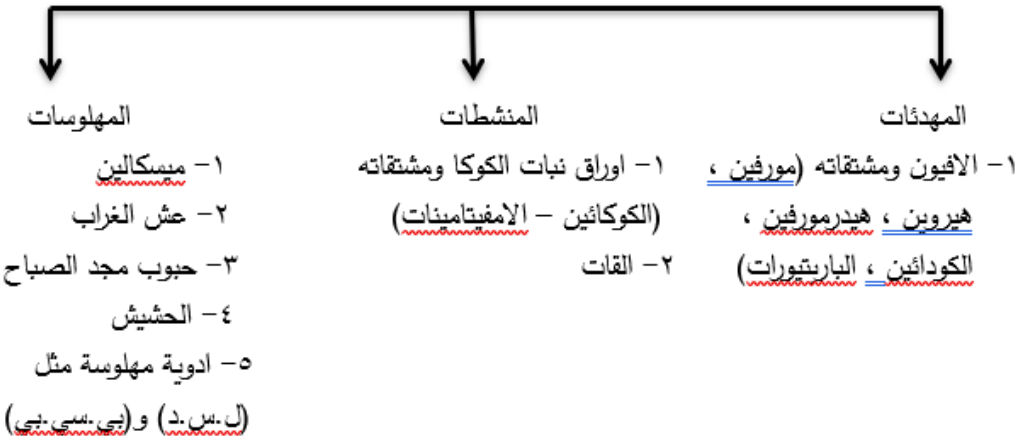

مخطط تقسيم المخدرات حسب مصدرها

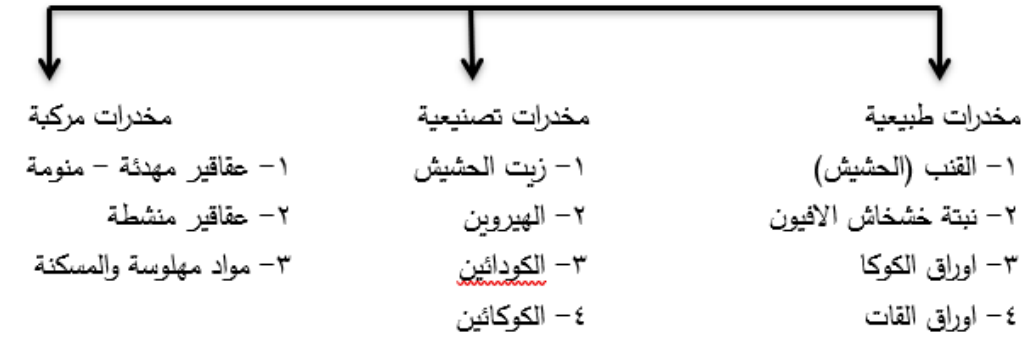

المبحث الثاني تحولات جرائم المخدرات في العراق

لم يشهد العراق حتى بداية القرن الحادي والعشرين ظاهرة تعاطي المخدرات او المتاجرة بـــها ، اذ اشارت التقارير الاحصائية الى ان العراق كان الدولة التي تم فيها ضبط اقل كمية من المخدرات مقارنة بالدول العربية خلال عام (١٩٩٣) ، اذ لم تزد على (٤٢) كيلو من الحشيش و(٢٣٧) غرام من الهيروين ، مقابل قيمة اجمالية للمخدرات التي ضُـــبطِت في البلاد العربية ، تُقدر بحوالي (٥٣١٩٠٥٦٤٨) دولاراً امريكياً[٣٥].وكانت من ابرز الاسباب المؤدية الى قلة تعاطي المخدرات في العراق في ذلك الوقت ، ان الثقافة العراقية التقليدية كانت رافضة

للمخدرات بل ان المواطن العراقي ينظر بريبة وسخرية نحو (الحشاش) ، وينتقده بشدة لكونه يشكل انساناً خطراً على المجتمع بسبب سلوكه المضطرب وفقدان اتزانه العقلي والحركي الذي يجعله معرضاً للانحراف عن السلوك الايجابي.اضافة الى ذلك شكلت العقوبات المشددة التي تطال مرتكبي جرائم ترويج المخدرات او تعاطيها ، سبباً رادعاً في تقييد حرية المجرمين والمنحرفين في تعاطي او المتاجرة بالمخدرات ، فقد وضع قانون المخدرات العراقي رقم (٦٨) لسنة (١٩٦٥) عقوبات تجريم المخدرات تصل الى حد السجن المؤبد والاعدام ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة لكل شخص يُتاجر او يُساهم في ترويج المخدرات في المجتمع العراقي[٣٦].الا ان التطورات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع العراقي في نهاية القرن العشرين قد عكست اثارها على البناء الاجتماعي العراقي بأنساقه المختلفة ، حيث احدثت خللاً في التوازنات القيمية للتركيب الاجتماعية والاسري العراقي ، وخصوصاً بعد تعرض المجتمع العراقي لصدمة الاحتلال الامريكي في عام (٢٠٠٣) ، وما رافقها من تغيرات سريعة في نمط الحياة السياسية والاجتماعية ، وخاصة لدى شريحة الشباب الاكثر تقبلاً وتأثراً للحداثة والتغيير وما رافقه من سلبيات كثيرة وكبيرة لشرائح اجتماعية متعددة رافقها ظاهرة الصراعات الاثنية ، فضلاً عن البطالة والحرمان والهجرة القسرية وفقدان اعداداً كثيرة من ارباب الاسر او هجرتهم للبحث عن العمل ، مما عرض الاسرة والفرد لضغوط متراكمة اثرت على تكيفهم للمعايير والقيم الاجتماعية المقبولة ، كما اسهم وضع الدولة الامني وعدم قدرتها على ضبط الحدود السياسية وانفتاحها على الدول المجاورة ، مما سهل الظروف امام تجارة المخدرات التي دخلت مع الاحتلال ، بل وروج لها بوسائله الخاصة بغية ابعاد وإشغال الشباب عن استهداف قواته العسكرية[٣٧].ومهدت هذه الاوضاع الجديدة لزيادة معدلات جرائم المخدرات بأشكالها المتنوعة وبروز نتائجها المتعددة على المجتمع العراقي كما في ظاهرة الجريمة المنظمة وعصابات القتل والسلب والنهب والسطو المسلح وقطع الطرق والخروج على القانون.وعلى ضوء ذلك شهدت جرائم المخدرات في العراق بعد عام (٢٠٠٣) عدة تحولات جذرية في طبيعتها ومعدلاتها وطرق وفنون ارتكابها اضافة الى خصائص ونوعية المواد المخدرة التي يتم تعاطيها والادمان عليها بشكل مختلف عن السنوات السابقة ، ويمكن توضيح اهم التحولات التي طرأت على جرائم المخدرات في العراق بعد عام (٢٠٠٣) من خلال النقاط الاتية:

١- التحول في معدلات ارتكاب جرائم المخدرات:

لقد اعتبر العراق قبل عام (٢٠٠٣) من الدول القليلة الخالية من انتشار جرائم المخدرات سواء من حيث التعاطي او الادمان على المخدرات او المتاجرة حيث لم تشر الاحصائيات الجنائية العراقية الى وجود ظاهرة تعاطي المخدرات او الادمان بشكل واضح بين مختلف شرائح المجتمع العراقي وخصوصاً بين الشباب ، ولم تكن توجد سوى بعض الحالات القليلة لتعاطي الحبوب المخدرة لدى بعض اطفال الشوارع اضافة الى حالات محدودة من تعاطي الحبوب المخدرة لدى نزلاء المؤسسات الاصلاحية جاءت نتيجة للإحباط والقلق النفسي الذي يشعره معظم النزلاء والتفكير المستمر في كيفية قضاء مدة العقوبة القانونية داخل المؤسسة الاصلاحية والتي تجعل بعض النزلاء يلجأون الى تعاطي الحبوب المخدرة اعتقاداً منهم بأنها سوف تقلل من التفكير والقلق النفسي داخل الاصلاحية[٣٨].لكن دوام الحال من المحال ، وحيث ان كل تغير اجتماعي سريع يحدث في المجتمع تكون له انعكاسات ايجابية او سلبية على الواقع الامني للمجتمع ، فإن الاحتلال الامريكي للعراق عام (٢٠٠٣) ، وما خلفته حالة الحرب من الفوضى والانفلات الامني وظاهرة التهميش والاغتراب التي يعيشها المواطن العراقي تحت ظل الحروب المتكررة والحصار الاقتصادي وقلة فرص العمل وغلاء المعيشة ، كلها معطيات اجتمعت لتوفر بيئة ملائمة لتزايد معدلات الادمان على المخدرات وتعاطيها بشكل غير مشروع وبمعدلات مقاربة للدول العربية المحيطة بالعراق . وحول المؤشرات الإحصائية المسجلة حول الادمان على المخدرات ، اشارت بعض الدراسات العراقية ان معظم المدمنين هم من الشباب الذكور وممن هم في عمر (١٨) سنة فأكثر ، اذ بلغت نسبة الذكور (٩٦٪).وطبقاً لبيانات هذه الدراسات فإن الإدمان على استعمال الادوية المخدرة كان هو الاكثر انتشاراً في العراق اذ بلغ ما يقارب (٧٤,٦٪) ، وقد تم تسجيل (١٤٦٢) حالة ادمان في سنة (٢٠٠٨) في (١٣) محافظة عراقية . وحسب الجداول الاتية[٣٩]:

جدول (١) يوضح توزيع حالات الادمان بحسب المحافظة وبحسب الجنس

المحافظة	ذكور	اناث	المجموع
بغداد	٤٤٢	٢٦	٤٦٨
البصرة	٣٢٩	–	٣٢٩
النجف	٢٤٩	–	٢٤٩
بابل	١١٩	–	١١٩
كربلاء	١٠٢	٦	١٠٨
ذي قار	٨١	–	٨١
ديالى	٤٢	١٩	٦١
المثنى	٢٤	–	٢٤
الديوانية	٢١	١	٢٢
المجموع	**١٤١٠**	**٥٢**	**١٤٦٢**

جدول (٢) يوضح توزيع حالات الادمان بحسب العمر

المحافظة	تحت سن ١٧	فوق سن ١٧	المجموع
بغداد	٢٩	٤٣٩	٤٦٨
البصرة	–	٣٢٩	٣٢٩
النجف	–	٢٤٩	٢٤٩
بابل	٢	١١٧	١١٩
كربلاء	٤	١٠٤	١٠٨
ذي قار	١١	٧٠	٨١
ديالى	١٥	٤٦	٦١
المثنى	–	٢٤	٢٤
الديوانية	–	٢٢	٢٢
كركوك	–	١	١
المجموع	**٦١**	**١٤٠١**	**١٤٦٢**

ولقد اظهرت نتائج تحليل الاحصائيات المسجلة من قبل وزارة الصحة عام (٢٠٠٨) ان بغداد سجلت اعلى نسبة ادمان بين المحافظات العراقية ، وهذا يعود الى كونها تعتبر المدينة الاكثر سكاناً في العراق ، ثم تليها البصرة والنجف . وقد اشارت هذه الإحصائيات الى ان نسبة المدمنين عند الذكور اعلى بكثير من الاناث (٩٦,٤ ذكر مقابل ٣,٦ انثى) ، وهذه النسبة تعكس طبيعة القيم الاجتماعية المفروضة على النساء ، حيث الرقابة الشديدة على النساء خصوصاً العازبات ، وقد يعكس ايضاً حرص النساء اكثر من الرجال على اخفاء مشكلة المخدرات[٤٠].وعلى الرغم من ان هذه البيانات الاحصائية لا تحدد بشكل مفصل مدى شدة ظاهرة الادمان على المخدرات وطبيعة المواد المخدرة ومدى انتشارها على صعيد الواقع العراقي ، الا انها مع ذلك تؤشر مدى ارتفاع معدلات جرائم المخدرات وانماطه واتجاهاته انياً ومستقبلياً . كما انها تؤشر مدى انتشار جرائم المخدرات في المحافظات الجنوبية في العراق اضافة الى العاصمة بغداد يفوق معدلات انتشارها في المحافظات الشمالية في العراق.ان ازدياد معدلات الادمان خصوصاً بين الشباب والاحداث قد ترافقت مع زيادة معدلات تهريب المخدرات الى العراق ، فقد استطاع تجار المخدرات من ادخال كميات كبيرة الى العراق بمشاركة عصابات دولية تقوم على شبكات مُحكمة التنظيم ومزودة بإمكانيات كبيرة لإغراق

البلاد بأنواع مختلفة من المخدرات . كما ان حالات ضبط الحبوب المخدرة في الشارع العراقي في تزايد مستمر ، حيث تُشير مصادر وزارة الداخلية العراقية في عام (٢٠١٢) ان الاجهزة الامنية العراقية قد ضبطت مواد مخدرة وتجاراً للمخدرات في بعض المحافظات العراقية الجنوبية وقامت بمصادرة تلك المواد واحالت الجناة للقضاء[٤١].وقد اكدت التقارير التابعة لوزارة الصحة العراقية في بغداد وفي المحافظات الجنوبية ان ثلاث من بين كل عشرة شباب بين سن (١٨-٣٠) مدمنون على المخدرات ، وان حالات مدمني (الهيروين) في ضواحي بغداد وحدها ارتفعت من (٣٠٠٠) الاف حالة عام (٢٠٠٤) الى (٧٠٠٠) الاف حالة في عام (٢٠٠٨) ، وكذلك الحال بالنسبة للمحافظات العراقية الاخرى[٤٢].يتضح لنا من خلال هذه المؤشرات الاحصائية وجود تحول واضح وخطير في معدلات وحجم جرائم المخدرات في العراق بعد عام (٢٠٠٣) تجسدت من خلال ارتفاع معدلات تعاطي والادمان على المخدرات خصوصاً بين شرائح الشباب والاحداث ، وهذه الزيادة لم تأتي من فـراغ ، بل جاءت كرد فعل للتغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة التي شهدها العراق خلال هذه الفترة ، ومما خلفه الاحتلال الامريكي للعراق من اختلال المؤسسة السياسية والعسكرية في البـلاد ، وضعفها وعدم قدرتها في ترسيخ دعائم الامن والاستقرار الاجتماعيين ، بسبب ضعف اجهزتها الامنية والعسكرية واجهزة الشرطة بشكل عام ، وهذا الامر خلق مناخاً امناً للمنحرفين والمجرمين لارتكاب مختلف انواع السلوك الاجرامي ومن ضمنها جرائم المخدرات.

٢- التحول في المواد المخرة في العراق:

حينما نتحدث عن طبيعة المواد المخدرة والتحولات التي حدثت في تعاطيها والادمان عليها في العراق بعد عام (٢٠٠٣) . لا بد ان نشير في البداية ان المجتمع العراقي قبل هذا التاريخ كان يشهد تعاطي بعض الفئات المنحرفة للحبوب (الكبسلة) وخصوصاً الشباب والاحداث حيث راجت هذه الحبوب بكثرة نتيجة لرخص اسعارها ، وتوافرها في الصيدليات ومذاخر الادوية ، اضافة الى ان مفعول هذه الحبوب لا يقل تأثيراً عن المخدرات (النباتية الطبيعية) ومشتقاتها وهي تُغني عن الكحول ، اضافة الى تعود بعض الاحداث والشباب المنحرفين على استنشاق مادة الصمغ والسيكوتين بسبب احتوائها على بعض المواد المخدرة[٤٣]. ولم يشهد العراق خلال هذه الفترة وجود مخدرات صناعية مركبة مثل الكوكائين والهيروين التي تنتشر بكثرة في البلدان المحيطة بالعراق مثل ايران وتركيا ، وكانت من ابرز العوامل المؤثرة في عدم انتشار المخدرات الخطرة في العراق هي وجود القوانين الرادعة التي تفرض عقوبات رادعة بحق مرتكبي جرائم المخدرات تصل الى الاعدام او السجن المؤبد ، اضافة الى وجود الوعي الثقافي والامني للفرد العراقي ضد جرائم المخدرات ، ولم تكن الثقافة العراقية التقليدية ما يدلل على تشجيع بإتجاه استخدام المخدرات ، حيث كان الفرد العراقي ينظر بريبة وسخرية نحو (الفرد الحشاش) ولا يغض النظر عن الفرد الذي يستخدم الحشيش او يتعاطاه[٤٤].وبعد عام (٢٠٠٣) شهد العراق تحولاً نوعياً في اصناف المخدرات واشكالها المتنوعة ، وظهرت انواع جديدة من المواد المخدرة لم تكن معروفة في الشارع العراقي ، فقد اصبح العراق محطة عبور لتجارة المخدرات ، او يصنف على انه بلد مرور بحسب المكتب العربي لشؤون المخدرات التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي اعتبر العراق على انه دولة عبور او ما يطلق عليها (ترانزيت) لنقل الهيروين المنتج من افغانستان وايران الى دول اوروبا والخليج العربي والبحر المتوسط[٤٥].لقد استطاع تجار المخدرات من ادخال كميات كبيرة ومتنوعة من المخدرات الى العراق بمشاركة عصابات دولية تقوم على شبكات محكمة التنظيم ومزودة بإمكانيات كبيرة لإغراق البلاد بأنواع مختلفة من المخدرات ابرزها الحشيش والهيروين ، وتعد ايران مركزاً لإعادة تهريب المخدرات الى عدد من الدول العربية خاصة الدول الخليجية والعراق عبر وسائل متعددة منها المنافذ البحرية ، او بواسطة الزوار الايرانيين الذين يتوافدون الى العراق لزيارة المراقد الدينية[٤٦].وفي هذا الصدد أفادت تقارير من الاجهزة العراقية الامنية انه تم ضبط اكثر من (٥٨٦) كغم من مادة الحشيش على الحدود (العراقية – الايرانية) ، فضلاً عن مصادرة (٩٧٠٣) كغم من الحبوب والادوية التي تأخذ صفة التخدير في عام (٢٠٠٤) . كما تستمر عمليات تهريب المخدرات الى العراق وخصوصاً الكيمياوية مثل (الايفدرين والسودو وايفدرين الهيدر الخل) حيث اوقفت الاجهزة الامنية العراقية شحنات عديدة من هذه المخدرات الحديثة كانت متجهة الى العراق[٤٧].واذا كان الحشيش الايراني والافيون قد وجد طريقه بكثرة في المحافظات الجنوبية من العراق منذ عام (٢٠٠٣) فإن المحافظات الشمالية العراقية شهدت هي الاخرى تزايداً مطرداً في تعاطي وادمان الادوية والعقاقير الطبية التي تحتوي على نسبة معينة من المخدرات مثل حبوب (سومادرين ، ترامادول ، ئارتين ، ديازبام ، دكسون) حيث يلجأ الكثير من الشباب الى تناول هذه الادوية بكثرة بدون وصفات طبية بهدف اشباع حاجاتهم النفسية والعقلية غير المشروعة.ومثل هذه الحبوب المخدرة (حبوب الكبسلة) يحصل عليها المدمنون بطرق متعددة من مذاخر الحكومة وصيدليات مستشفياتها ، حيث تتسرب الى الباعة المتجولين غير القانونيين وبعض المضمدين ، وبالتالي يقوم هؤلاء الباعة بالمتاجرة بالمواد المخدرة بعيداً عن اعين الرقابة الطبية ، وقد وصل هؤلاء الباعة بتجارتهم حتى الى القرى والارياف ، ولم

يكتفوا ببيع حبوب الكبسلة واقراص التخدير ، بل صاروا يبيعون ايضاً حقن المورفين والكلوروفورم وهي من اخطر المواد والادوية المخدرة وتتطلب خبرات طبية اختصاصية عند استخدامها ، وخلاف ذلك فإن استخدام هذه المواد بشكل عشوائي يجعل منها خطراً كبيرة على صحة الانسان[٤٨].ولأن المتاجرة بالمخدرات تحقق ربحاً وفيراً للمتاجرين بها ، لذا فقد حاول بعض المزارعين في العراق زراعة نباتات مخدرة مثل القنب والخشخاش ، وذلك بعد ان شهد سوق المخدرات تسارعاً في تعاطيها والاتجار بها ، واستجابة للرغبة في الربح والاثراء السريع لدى بعض العناصر المنحرفة من المزارعين وملاك الاراضي واصحاب المختبرات الكيمياوية.وعلى ضوء ذلك انتشرت مشكلة المخدرات في بعض المناطق الريفية العراقية ، وباتت زراعة المخدرات مثل (زهرة الخشخاش) و(القنب) منتشرة بكثرة على ضفاف الفرات الاوسط وغرب مدينة الديوانية في جنوب العراق ، فقد تخلى بعض المزارعين عن زراعة محصول الرز في مناطق (الدغارة والشنافية وغماس والشامية) في محافظة الديوانية ، وفضلوا زراعة (زهرة الخشخاش) الذي يستخرج منه مخدر (الافيون) الذي يجلب فوائد مالية عالية للعصابات الاجرامية التي تتاجر بالمخدرات[٤٩].وايضاً كشفت تقارير زراعية عن تحول مئات الدونمات من الحقول الزراعية في محافظة ديالى الى زراعة الخشخاش في ظل غياب الرقابة الرسمية وانشغال الاجهزة الامنية الرسمية وانشغال الاجهزة الامنية بملف العنف والجرائم الاخرى ، مما انعكس سلبياً على الواقع الامني لمحافظة ديالى ، حيث شجع ذلك الواقع الكثير من المزارعين الى التوجه نحو زراعة (الخشخاش) هو بفعل ما توفره هذه الزراعة من فوائد مادية كبيرة في ظل تردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمزارعين الذين وجدوا في زراعة هذا النبات مكسباً مالياً سريعاً يفوق ما يحصلون عليه منه في زراعة المحاصيل الزراعية التقليدية[٥٠].وبالتزامن مع زراعة المخدرات في بعض المحافظات العراقية المحاذية للحدود مع ايران ، بدأت تظهر بعض المختبرات الصحية في مدينة بغداد وبعض المحافظات العراقية تقوم بإنتاج بعض المواد المخدرة من خلال تحويل بعض النباتات المخدرة الى مسحوق (TALK) او بودر وتعبئته في اكياس خاصة وبيعه لمتعهدين سريين يتولون بيعها للفئات المنحرفة بشكل قانوني.ومثل هذه التجارب لإنتاج وزراعة المخدرات في العراق بالرغم من قلتها كماً ونوعاً الا انها تعطي مؤشراً على توسع زراعة المخدرات في الاراضي العراقية ، وتحول العراق من منطقة مرور للمخدرات الى مزرعة لإنتاج المخدرات.وبالرجوع الى تقارير وزارة الصحة العراقية ، تبين بأن الادمان الدوائي يأتي في مقدمة انواع المخدرات المتداولة في العراق بنسبة (٧٤٪) ، يليه الادمان الكحولي بنسبة (٢٤٪) ، ومن ثم الادمان على الحشيش بنسبة (٤٪)[٥١].خلاصة القول ان المواد المخدرة انتشرت بمختلف انواعها واشكالها في المجتمع العراقي بعد عام (٢٠٠٣) وخصوصاً بين الفئات المعدمة اكثر من غيرها بسبب رخص اسعارها وسهولة الحصول عليها ، فضلاً عن الاحباط الذي تعاني منه هذه الفئات المهمشة والهروب من الواقع الحياتي المرير الذي تعانيه وذلك من خلال اللجوء الى تعاطي المخدرات من اجل الذهاب الى عالم الخيال المريح بفقدان الاحساس والوعي بالعالم الواقعي . وان ارتفاع نسب واعداد المتسولين والمهمشين والعاطلين عن العمل وحالات البؤس التي يعيشونها ، اضافة الى انفتاح الحدود العراقية مع الدول المجاورة وضعف الرقابة الكمركية والامنية على البضائع التجارية الوافدة الى العراق ، كل هذه الظروف والتحولات الجديدة جعلت من المجتمع العراقي زاخراً بمختلف انواع المخدرات التي تفتك بشبابه واطفاله وتعرضهم الى خطر الانحراف والضياع.

٣- التحول في طرق ووسائل ارتكاب جرائم المخدرات:

يمكن القول بأن جرائم في العراق قبل عام (٢٠٠٣) لم تتعد مجرد بضعة حالات فردية من التعاطي والادمان على المواد والحبوب المخدرة من قبل الاحداث والشباب في الشوارع والمقاهي الشعبية ، اضافة الى تعاطي هذه الحبوب من قبل بعض نزلاء المؤسسات الاصلاحية في العراق يتم تسريبها من خلال بعض الموظفين واصحاب الصيدليات لقاء اجور مادية محددة[٥٢].وعلى ضوء ذلك لم يشهد العراق خلال تلك الفترة وجود تنظيمات اجرامية محترفة تتخصص في الترويج للمواد المخدرة او تهريبها او المتاجرة بها داخل المجتمع العراقي ، وذلك نتيجة للقيود الاجتماعية والسياسية والامنية والقانونية المشددة التي كانت تفرض على العناصر المنحرفة التي تحاول ارتكاب مثل هذه الجرائم ، وهذا الامر جعل العراق في اواخر القرن العشرين من انظف دول العالم في مجال تعاطي المخدرات والمتاجرة بها وذلك حسب بيانات الامم المتحدة ولجنة ومكافحة المخدرات ، اذ لم يرد اسم العراق كدولة تعاني من هذه الظاهرة المهلكة[٥٣].الا ان واقع جرائم المخدرات في العراق بعد عام (٢٠٠٣) شهد نمطاً جديداً من حيث التنظيم وطرق ووسائل ارتكاب هذه الجرائم ، فقد اشارت التقارير الامنية ان جرائم المخدرات لم تعد تقتصر على محاولات للتعاطي او الادمان على نسب معينة من المواد المخدرة ولم تقتصر على مجموعة افراد منحرفين تجمعهم ثقافة انحرافية مشجعة على الجريمة ، بل اصبحت ظاهرة اجتماعية واجرامية خطيرة ، وشكلت ايضاً واحدة من الجرائم المنظمة التي تستخدم التقنيات والخطط الفنية لتنفيذها[٥٤].

فقد استغلت عصابات التهريب وتجار المخدرات ضعف وسائل الضبط الاجتماعي واختلال الرقابة القانونية وانفتاح الحدود في العراق لكي تدخل اليه الاف الاطنان من مختلف انواع المخدرات ، حيث يتم تهريب المخدرات من خلال اخفاؤها في حقائب السفر او دسها بطرق فنية مبتكرة في البضائع والسلع الغذائية ، ويشترك في تهريبها وتوزيعها تجاراً كباراً لهذه المواد ، ويقومون بإخفاء هذه المواد المخدرة في مخازن مموهة تحت اسم المواد الغذائية ، حيث اشارت بعض التقارير الامنية في هذا الصدد ان مخازن البتاوين في بغداد ، تزود معظم انحاء بغداد بالمواد المخدرة المختلفة مثل الهيروين وحبوب الكبسلة ، بل ان خدماتها تمتد الى مناطق اخرى في العراق[٥٥].اضافة الى ذلك بدأت عصابات المخدرات بتوظيف وسائل النقل البرية والبحرية في مجال تهريب المخدرات الى العراق ، حيث يتم اخفاء المخدرات في اماكن خفية منها تعد لذلك ، وبالتالي يصعب كشفها من قبل اجهزة الامن والجمارك . ولعل اكبر خطر من اخطار عملية توزيع المخدرات يكمن في استخدام الاحداث والصبيان ، على اساس ان القانون يفرق بينهم وبين البالغين من حيث مقاضاتهم ومعاقبتهم ، حيث من السهل اغواء الاحداث والتأثير فيهم وتطبيعهم تطبيعاً ينحرف بهم عن جادة الصواب من خلال تقديم الاموال لهم لتهريب المخدرات الى المناطق التي يتم تعاطيها والادمان عليها مثل المقاهي والكازينوهات والمدارس[٥٦].وتختلف طرق ووسائل التعاطي والادمان بين منطقة واخرى فبينما يتسع بين الطبقات الغنية تعاطي الحشيش والهيروين ، فإن تناول الحبوب المخدرة والادمان عليها يشيع في المناطق الاكثر فقراً ، لا سيما في بعض احياء بغداد ومناطقها الشعبية ، فيما تبرز مشكلة اخرى امتداداً لمشكلة تطور وسائل تعاطي المخدرات ، وتتعلق بلجوء بعض المدمنين الى استخدام الى استخدام العنف والترهيب تجاه اصحاب الصيدليات والمذاخر الطبية الذين يعانون من تعرض العشرات الى عمليات الاغتيال ، بحيث دفع الخوف معظمهم الى عدم القدرة على رفض طلب المدمنين خشية تهديدهم[٥٧].يتضح لنا ان جرائم المخدرات في العراق وصلت الى درجة من التنظيم والاجرام المنظم والتحايل والخداع من اجل تجنب الوقوع تحت طائلة القانون ، وهذه التنظيمات الاجرامية تستخدم احياناً العنف والتهديد والابتزاز والتخويف والفساد المالي فضلاً عن علاقاتها مع مجموعة من التجار والمهربين للمواد المخدرة ومختلف الادوية والعقاقير الطبية المحدودة التداول في السوق التجارية نظراً لتأثيراتها العقلية والنفسية على صحة الانسان ، وبالتالي اصبحت تشكل نشاطاً اجرامياً معقداً يمتد على نطاق دولي ينفذه مجموعة من الاشخاص على درجة من التنظيم بهدف تحقيق الثراء المادي للمشتركين في التنظيم الاجرامي على حساب المجتمع وافراده ، وهذا التحول في طبيعة التنظيم الاجرامي لعصابات المخدرات يمكن اعتبارها نتيجة سلبية للتغيرات الاجتماعية والسياسية التي شهدها العراق بعد عام (٢٠٠٣) بفعل الاحتلال الامريكي ، حيث استغلت التنظيمات الاجرامية حالة الفوضى الامنية في العراق ، اضافة الى المواصلات العصرية في النقل والمواصلات والتحويلات المالية وانفتاح الحدود العراقية امام حركة تدفق السلع والبضائع التجارية المختلفة ، وهذه الظروف سمحت بإنتشار المخدرات في العراق بطرق ووسائل متنوعة اكثر احترافية ومهارة في السابق.

جدول رقم (٣) يوضح طبيعة التحولات التي حدثت في جرائم المخدرات في العراق

طبيعة وخصائص جرائم المخدرات	جرائم المخدرات قبل عام (٢٠٠٣)	جرائم المخدرات بعد عام (٢٠٠٣)
معدلات ارتكاب جرائم المخدرات	حالات محدودة من تعاطي وادمان العقاقير والادوية الطبية من قبل الصبية والاحداث اضافة الى تعاطي الحبوب المخدرة لدى بعض النزلاء في المؤسسات الاصلاحية	تزايد معدلات تعاطي المخدرات والادمان عليها من قبل الشباب والبالغين وفي مختلف انحاء العراق ، وازدياد معدلات تهريب المخدرات الى العراق
طبيعة المواد المخدرة	تعاطي حبوب الكبسلة وادوية الهلوسة واستنشاق الصمغ والسيكوتين	ظهور مخدرات الافيون والحشيش والهيروين المستورد من الخارج اضافة الى ظهور ادوية وعقاقير

		طبية جديدة تحتوي على نسبة من المواد المخدرة
طرق ووسائل ارتكاب جرائم المخدرات	استنشاق مادة السيكوتين او شم البنزين المحترق من عادم السيارة او الحصول على المواد المخدرة في الصيدليات ومذاخر الادوية بشكل غير مشروع من خلال تاجر او وسيط	ظهور عصابات منظمة تتخصص بتهريب المخدرات الى داخل العراق من قبل الدول المجاورة وتنظيم ادخالها وتوزيعها الى المناطق التي يتم تعاطيها والادمان عبر مجموعة من الوسطاء او التجار المنظمين لهذا الغرض

المبحث الثالث المتغيرات والعوامل المسببة لتنامي جرائم المخدرات في العراق

من المسائل المهمة التي قد تختلف فيها الدراسات والبحوث في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية عن نظيرتها في العلوم الطبيعية هي الصعوبة التي تنتاب الدراسة من النوع الاول لتداخل عوامل كثيرة ومتعددة في الظاهرة الواحدة . ومشكلة تعاطي المخدرات هي احدى المشكلات الاجتماعية التي تتداخل فيها اعداد كبيرة من العوامل ، وتتشابك مع بعضها بحيث يعد سبباً للأخر ونتيجة له في نفس الوقت ، بعضها يتعلق بالفرد وبعضها بالأسرة وبعضها بالبناء العام وظروفه وازماته المختلفة.وعلى ضوء ذلك فإن جرائم المخدرات مثل غيرها من الظواهر الاجرامية لم تتزايد معدلاتها وحجمها في العراق نتيجة عامل او متغير واحد ، بل جاء تنامي هذا النمط من الجرائم نتيجة عدة عوامل متداخلة مع بعضها برزت في المجتمع العراقي بعد عام (٢٠٠٣) ، ويمكن ايجاز اهم هذه العوامل فيما يأتي:-

١- اختلال النظام القانوني:

يلعب القانون دوراً مهماً في ضبط سلوك وافعال المواطنين ، فوجود الرقابة القانونية الفاعلة يساهم في المحافظة على السلطات الحكومية ضمن حدودها القانونية ، وتوفير الحماية للمواطنين ضد اي سلوك اجرامي او تعدي على حقوقهم ومصالحهم.وعلى ضوء ذلك فقد شرع العراق الكثير من القوانين الصارمة ضد جرائم المخدرات ، وكان من ابرز هذه القوانين قانون المخدرات العراقي رقم (٦٨) لسنة (١٩٦٥) الذي حازماً في اتخاذ عقوبات مشددة على مرتكبي هذه الجرائم ، حيث شرع القانون المذكور عقوبة الاعدام او السجن المؤبد لكل فرد قام بإستيراد او تصدير مواد مخدرة او انتاجها او صنعها بقصد الاتجار بها او بيعها او تسليمها لأفراد اخرين[٥٨]. كما اورد القانون المذكور جملة مواد قانونية كثيرة تتضمن عقوبات صارمة بحق متعاطي المخدرات والمدمن عليها ، مما جعل الامر بالذي يروم التورط بمثل هذه الجرائم ان يتحسب مقدماً لصرامة العقوبة التي تنتظره ، وبالتالي كان ذلك خير رادع للفئات المنحرفة في عدم التورط في جرائم المخدرات[٥٩].الا ان سلطة (الائتلاف المؤقتة) التي شكلها الاحتلال الامريكي في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وضعت عقبات قانونية امام تنفيذ قانون المخدرات السابق ، وشرعت بالمقابل قانون رقم (٧) في (٢٠٠٤/٦/١٠) استبدل بموجبه عقوبة الاعدام بالسجن لفترات زمنية محددة وفق جسامة الجريمة ومخاطرها الاجتماعية ، ورغم ان عقوبة الاعدام قد أُعيد تطبيقها في العراق بموجب قانون رقم (٣) للإتجار والتعامل بالمخدرات شريطة ان يكون الغرض من الاتجار والتعامل تمويلاً او للأنشطة والافعال الاجرامية المنصوص عليها في المادة (١٩٠) من قانون العقوبات العراقي ، والذي يتعلق بإرتكاب الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي ، لكن ذلك لم يمنع وجود الكثير من الثغرات في النصوص القانونية المطبقة على مرتكبي جرائم المخدرات التي شجعت الكثير من العناصر الاجرامية للإلتفاف على القانون ، وارتكاب جرائم المخدرات من دون خوف او رادع قانوني[٦٠].

٢- ضعف الامن الاجتماعي:

إن مجتمعنا العراقي الذي عانى من حروب وويلات وحصار اقتصادي شامل فضلاً عن الاحتلال الأمريكي للعراق سنة (٢٠٠٣) ، والحروب الاجتماعية التي عانى منها المجتمع العراقي وما زال كل هذه الظروف ادت دوراً كبيراً في زعزعة استقرار المجتمع فخطورة الحرب لا تكمن في الخسائر المادية التي تلحقها أو في خسائر الأرواح فحسب بل هناك مسألة مهمة وهي فقدان الأمن الاجتماعي الذي من الواجب توافره لأفراده[٦١] . إذ إن أمن الفرد أساس توازنه النفسي ، والأمن الجماعي طريق كل تطور وتقدم وعلى ذلك فالشعور بالأمن الجسمي والنفسي مبدأ ضروري يجب مراعاته لتحقيق الصحة النفسية ، ذلك لان فقدان الشعور بالأمن أو الخوف يعد مصدراً لكثير من العلل والاضطرابات النفسية التي قد تأخذ شكل تعاطي المخدرات ، أو على الأقل تأخذ شكل السلبية واللامبالاة وتقضي على روح المبادرة والابتكار والتقدم ، وجميعها تعوق عملية الإنتاج كماً ونوعاً . فالأمن الاجتماعي يتعلق بكل نواحي حياة الإنسان من مسكن وملبس ومعيشة وخدمات واستقرار اقتصادي وسياسي ومن ثم استقرار اجتماعي ، والأمن من الخوف والخطر وإلا شعر الإنسان بالعوز ويتغلب على الفقر والمرض ويواجه الأحداث الطارئة على صحته وقدرته على العمل والإنتاج ويشمل أيضا الخدمات الاجتماعية بنواحيها المختلفة والتأمينات الاجتماعية ، كما يهدف الأمن الاجتماعي إلى تامين الرفاهية الشخصية والحماية من المخاطر والطوارئ الاجتماعية وما تنطوي عليه من قلق واتخاذ الخطوات والإجراءات لحماية السكان من تلك المخاطر[٦٢].لقد تحملت الدولة العراقية اعباء الحروب والازمات الامنية المتلاحقة ،وانشغلت بقيادة وادارة تلك الحروب والازمات التي استنفذت معظم جهودها وامكانياتها المادية والبشرية ، مما يؤدي الى انكماش جهودها في المجالات الاخرى ومنها الامن الداخلي الذي يقل الاهتمام به ، حيث نجد اجهزة الشرطة مثالاً لا تتخذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على معدلات الجريمة المتصاعدة في العراق اضافة الى عدم قدرتها على مواجهة عصابات الجريمة المنظمة التي تصاعد نشاطها في العراق بعد الاحتلال الامريكي ، وذلك لعدة عوامل من ابرزها تصفية الكثير من القيادات والكفاءات الامنية والاكاديمية التربية في اجهزة الامن والشرطة العراقية ، وتشكيل قيادات امنية بديلة عنها لا تتسم عناصرها بالكفاءة والنزاهة والاختصاص في ادارة الملف الامني[٦٣]. لذلك ساهم انتشار الفساد الاداري في اجهزة الامن والشرطة في انتشار جرائم المخدرات في المجتمع العراقي ، لأن هذا الفساد يسمح لعصابات المخدرات في القيام بنشاطاتها بحرية ، فوجود مسئول فاسد او قاضي فاسد او حرس فاسد له اهمية كبيرة بالنسبة للعناصر الاجرامية التي بدأت تلجأ الى استخدام الرشوى لأجهزة الامن والشرطة من اجل توسيع انشطتها الاجرامية غير المشروعة وخصوصاً تجارة المخدرات وتسهيل عبورها عبر الحدود الدولية ووصولها الى الافراد المتعاطين لهذه المواد بسهولة وحرية اكبر.

٣- اختلال المؤسسة الاسرية:

تعد الاسرة من اهم النظم الاجتماعية المؤثرة في حياة الفرد وفي بناء شخصية ابنائها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية . ونظراً لما تحتله الاسرة من اهمية كبيرة ، فإن هنالك العديد من العوامل التي افرزتها الازمات السياسية والاقتصادية التي مرت على قطرنا العراقي منذ عام (٢٠٠٣) التي لعبت دوراً خطيراً في تهميش دور المؤسسة الاسرية وعدم تركيزها على وظائفها الاساسية في تنشئة افراد الاسرة وإعدادهم للسلوك السوي ، فقد وقعت الاسرة العراقية ضحية لظروف الاحتلال وانهيار السلطة السياسية في البلد ، مما اثقل كاهل الاسرة بمطاليب ومهام جسام ، كانت اغلبها تؤديها مؤسسات الدولة وقنواتها المختلفة ، كوظيفة الامن والحماية ، وتوفير الخدمات المختلفة للأسرة بما يحقق اهدافها ، لكن نجد ان كثير من الاسر العراقية سقطت صرعى لهول الصدمة على نفوسها وعلى حياتها ، مما سبب تراجعاً كبيراً في ادوارها ووظائفها المناطة بها ، واسهمت بقدر كبير في حدوث الانحراف عند بعض افراد الاسرة ، وساعدت في ظهور شخصيات تنحو منحى اخر نحو البحث عن البديل الذي كثيراً ما يشكل البدايات الاولى نحو الانحراف وادمان المخدرات[٦٤].كما لا ننسى ما تعرضت اليه الاسرة العراقية من ازمات وكوارث اجتماعية نتيجة الحروب المتكررة وسياسات الاعتقال العشوائي على يد قوات الاحتلال الامريكي وعمليات القتل الطائفي ، وان هذه الكوارث المتوالية تسببت في فقدان كثير من الاباء والامهات الذين كانوا يعيشون مع اسرهم ، ويتكفلون بحمايتها ورعايتها من توفير لأسباب العيش ومتطلباته ، وهذه الحالة تسببت في إحداث التفكك الاسري ، وفقدان الاسرة لمعيلها وانخفاض المستوى المعاشي[٦٥] ، مما دفع الكثير من الابناء الى البحث عن اية وسيلة لتوفير الحاجات المادية للأسرة بصرف النظر عن نتائجها السلبية ، وتمثلت احدى تلك الوسائل اللجوء تحت الضغوطات المادية او الاغراءات الى الانضمام لعصابات تهريب المخدرات وترويجها[٦٦].

٤- البطالة والحاجة المادية:

مما لا شك فيه ان من اهم الاسباب التي تدفع بالفرد الى تعاطي المخدرات او الادمان عليها او المتاجرة بها هو العامل الاقتصادي وخصوصاً البطالة والفقر ، فالفرد قد يلجأ الى تعاطي المخدرات هرباً من واقعه الاقتصادي المتدهور وعدم استطاعته مواجهة اعباء الحياة ومتطلباتها

الصعبة ، او قد يلجأ الى تهريبها وترويجها وذلك للحصول على المردود المالي المغري الذي قد يدر عليه ارباحاً طائلة لا يستطيع الحصول عليها في كثير من الاحيان فيما لو مارس اعمالاً مشروعة.وهذا الواقع تجسد بشكل واضح في مجتمعنا العراقي الذي عانى من تدهور الظروف الاقتصادية بعد عام (٢٠٠٣) ، خصوصاً في ظل اقتصاد مدمر انهكته سنوات الحروب والحصار الاقتصادي ، وغياب سياسة تخطيطية ناجحة للنهوض بالمستوى المعاشي للمواطن العراقي ، وتفاقم معدلات التضخم المالي وتدني المستوى المعيشي ، وعدم اشباع الحاجات الاساسية لأفراد المجتمع ، فالحاجة نتيجة التضخم تعاني منها العامة من الناس على الرغم من الزيادة التصاعدية التي تطرأ بين الحين والاخر على مستويات الدخل . لأن هذه الزيادة يقابلها بسرعة مذهلة ارتفاع كبير في اسعار السوق.ولا يخفى على احد بأن اشباع الحاجات الاساسية للفرد يمثل المحور الاساسي والمركزي لسلوكه ومهما كان نوعه ، فإن اي اضطراب في القاعدة المعاشية يمكن ان يعيق الاشباع لدى الفرد وتكون هناك انعكاسات سلبية على عدم احترام الفرد للقوانين والاعراف الاجتماعية . وعندما يرتفع مستوى التوقعات من دون مقابلتها بالإشباع الملائم فإن ذلك سيؤدي الى حالة عدم الرضا تتفاقم مع تنامي الفجوة بين التوقعات وامكانيات الاشباع[٦٧].ونتيجة لذلك فإن انخفاض المعيشة لدى غالبية افراد المجتمع واثارها المختلفة ومنها السكن السيء غير الملائم والمزدحم والذي يحول من دون تحقيق الدور الايجابي للأسرة في تحديد نمط شخصية الابناء من خلال ممارستها لدورها كونه وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع ، وهذا ما يدفع الى بعض الابناء الى الهروب من واقعهم الاقتصادي القاسي الذي يعانون منه ، وقد تكون احد وسائل الهروب من هذا الواقع عن طريق تعاطي المخدرات والذي يمثل وسيلة للبحث عن السعادة الوهمية والهروب من المشكلات الاقتصادية الصعبة[٦٨].اضافة الى ذلك ساهم ارتفاع معدلات البطالة بمعدلات خيالية تصل الى (٥٠٪) خصوصاً بين الشباب نتيجة لقلة فرص العمل المتاحة ، وعدم وجود سياسة تشغيلية صحيحة لاستيعاب الالاف من الايدي العاملة العاطلة عن العمل ، شجعت هذه الظروف الاقتصادية الصعبة الكثير من الشباب الى التورط في جرائم المخدرات والمتاجرة فيها نظراً للمغريات المالية التي تجلبها هذه الجرائم للفئات المنحرفة والعاطلة عن العمل على وجه الخصوص . كذلك ساهم ضعف الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق الى لجوء بعض المزارعين الى زراعة النباتات المخدرة مثل (الخشخاش والقنب) بهدف تحسين مستواها المعيشي المتدهور ، والعزوف تدريجياً عن زراعة المحاصيل الاقتصادية التي تخدم الامن الغذائي للمواطن العراقي ، وهذا الواقع جعل بعض المزارعين يعتمدون اقتصادياً على هذه المحاصيل الغير المشروعة ويشتركون مع الفئات المنحرفة في المتاجرة بها على حساب تدمير الافراد الاخرين الذين يتعاطون المخدرات ، لكون المال الوفير الذي يحصل عليه الفرد مع عدم وجود الحصانة الدينية والخلقية قد تؤدي الى الانغماس في الشهوات المحرمة ، وانفاق الاموال على المواد المخدرة ، وقد صدق (الله) تعالى ، اذ يقول ((كلا ان الانسان ليطغى (٦) ان رأه استغنى)) [٦٩].

٥- التلوث الاعلامي:

لقد لعبت وسائل الاعلام الحديثة التي تمتلك تقنيات رقمية عالية وخصوصاً الانترنت والقنوات الفضائية دوراً مؤثراً في تحفيز النزعات الانحرافية والفاسدة لدى الشباب والاحداث على وجه الخصوص ، وتشجيع الافراد ذوي النفوس الضعيفة على تعلم كيفية تعاطي المخدرات او ادمانها او المتاجرة بها ، نظراً لما تنقله من صور الافلام الاجرامية السيئة التي تتضمن مشاهد مليئة بالعنف والفساد الاخلاقي ، والبعيدة عن الذوق الفني والابداعي ، اضافة الى عرض اساليب وفنون جرائم المخدرات بتشويق فني مبهر يثير اهتمام المشاهدين[٧٠]. وهذا الامر اصبح حقيقة بعد دخول اطباق البث التلفزيوني الفضائي الى منازل المواطنين العراقيين في عام (٢٠٠٣) ، اضافة الى تزايد اقبال المواطنين على شبكة الانترنت واستعمالاته المتعددة ، حيث اصبح المواطن العراقي يتلقى يومياً مئات البرامج والافلام والتقارير الاخبارية والثقافية التي تحمل مضامين وافكار متعددة ، وتهدف في اغلبها الى تغيير شخصية الفرد العراقي واحلال قيم وسلوكيات شاذة تتعارض مع البناء الفكري والعقائدي لأطياف المجتمع العراقي[٧١].وعند دراسة العلاقة بين وسائل الاعلام الحديثة وجرائم المخدرات نجد بأن هذه الوسائل تؤدي دوراً مهماً ومؤثراً في انتشار جرائم المخدرات بين الشباب في المجتمع العراقي ، حيث تساهم هذه الوسائل في عرض صوراً مضللة للحقائق والمعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات مما يساعد على إرباك ذهن المشاهد وعدم وضوح الرؤية الحقيقية لديه حول هذه المشكلة ، ولعل اهم هذه الصور ما يأتي:

١- ان يعرض الفيلم السينمائي او المسلسل التلفزيوني المخدرات كوسيلة للاستثارة الجنسية ، او الحل الامثل للتخلص من الهموم والضغوطات النفسية.

٢- ان تعرض فكرة او برنامج اعلامي يحتوي على معلومات غير كافية او مبتورة عن المخدرات مما يعطي انطباعاً خاطئاً او غير صحيح للمشاهد عن سوء استعمال المخدرات[٧٢].

٣- قد تكون المعلومة المعروضة على المشاهد صحيحة ولكنها تعطي تصوراً خاطئاً للمشاهد نتيجة معالجتها بطريقة غير سليمة ، فقد تكون المعلومة المقدمة للمشاهد تحثه على الابتعاد عن تعاطي المخدرات ولكنها تقدم بأساليب تساعد على اثارة الفضول وحب الاستطلاع لدى المشاهد ، ولا سيما اذا ما عرض مثلاً افلام او برامج تلفزيونية توثق للمشاهد اساليب تعاطي المخدرات وادواتها اضافة الى النشوة الايجابية التي تأتي من التعاطي ، والراحة التي يشعر بها المتعاطي ، وهذه الوسائل تصورها وكأن التعاطي هو وسيلة للشعور بالراحة والتخلص من الهموم والضغوط النفسية(٧٣).واخيراً يمكن القول بأن وسائل الاعلام الحديثة وخصوصاً القنوات الفضائية اصبحت قوة مؤثرة في تكوين اراء واتجاهات الافراد وسلوكهم تجاه مختلف القضايا والمواضيع الاجتماعية ومن ابرزها الجريمة والعنف نظراً لما تتمتع بها من خصائص ومزايا متعددة تميزها عن غيرها من وسائل الاتصال الجماهيري ، اذ لا تتطلب مهارات عالية في القراءة ، اضافة الى قدرتها في الوصول الى اشخاص من مختلف الاعمار والمستويات التعليمية ، وبالتالي فإن الاثار التي يتسببها التلفزيون في دفع الافراد الى الجريمة والمخدرات ترتبط بما تعرضه قنوات الاعلام الفضائي والانترنت من صور متنوعة وبكثافة عالية حول جرائم المخدرات وطرق ارتكابها وكيفية تضليل القانون والاحتيال على اجهزة الشرطة والامن ، بحيث ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في انحراف بعض الشباب والاحداث نحو جرائم المخدرات وتقليد ما يشاهدونه من مشاهد الانحراف والجريمة في الافلام السينمائية وتطبيقها على ارض الواقع.

٦- ضعف الوازع الديني:

غني عن القول بأن الوازع الديني له ابلغ الاثر في تهذيب النفوس واصلاحها وتنقيتها من اردان الرذيلة وحث الافراد على فعل الخير ومساعدة الاخرين ، ولهذا لا عجب ان نرى الدين يقوم على دعامة اساسية تمثل جوهر وظيفته وهي قاعدة (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر).ومن هذا المنطلق يؤدي الدين دوراً مهماً في حفظ الامن والاستقرار في المجتمع وتثبيت دعائمه كلما كان الافراد اكثر التزاماً بأوامره وطاعة لقواعده وتشبثاً بمبادئه ، وعلى هذا الاساس تضطلع دور العبادة بدور مهم في التهذيب الخلقي لأفراد المجتمع لا سيما الشباب والاحداث ، وتنمية الرادع الذاتي لديهم بحيث يقيهم من الانزلاق في مهاوي الانحراف والجنوح . وتعد التربية الدينية التي تقوم بها هي تربية متواصلة تمتد عبر مراحل عمر الانسان حتى الممات ، وقد اثبتت الدراسات القانونية في عدد من اقطار العالم ان للدين والقيم الاجتماعية العليا اثراً مهماً في الحد من الجريمة ، وان الشباب المتمسك بالدين هم اقل عرضة للجنوح والانحراف من غيرهم(٧٤).ولكن الحقيقة والواقع هو خلاف ما ذكر ، اذ ساهمت التغيرات والتحولات السريعة التي مر بها العراق في بداية القرن الحادي والعشرين ، في إضعاف وزعزعة العقيدة الدينية لدى معظم شرائح المجتمع وخصوصاً شريحتي الشباب والاحداث ، حيث تحللت صلتهم بدينهم الذي يحملون اسمه ، ويجهلون كنهه ويأخذونه بالوراثة ، اكثر مما يتخذونه بالمعرفة ، وجاءت فترة الاحتلال الامريكي للعراق في عام (٢٠٠٣) ليفتح الابواب المغلقة امام طغيان الحضارة الغربية بكل ما تحمله من افكار وقيم واساليب وطرق تفكير متناقضة في معظمها مع القيم الدينية والاخلاقية للمجتمع العراقي ، وتساهم في التأثير على عقول وسلوكيات الشباب مستفيدة من مجموعة من العوامل المشجعة ، مثل ارتفاع نسبة الامية في المجتمع العراقي ، اضافة الى ضعف قنوات التنشئة الاجتماعية المتمثلة بالأسرة والمدرسة ، كذلك ظهور وسائل الاتصال الحديثة مثل الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والاعلام الفضائي ، علاوة على الانبهار الزائف بالحضارة الغربية ، ومحاولة تقليدها في كل شيء ، والتدفق المستمر للبرامج والافلام الغربية التي تحمل مضامين الانحراف الاخلاقي والجريمة والجنس التي تتناقض مع القيم والمبادئ الدينية للمجتمع العراقي ، بحيث تسبب ذلك في إضعاف الهوية الدينية لدى معظم الشباب والاحداث ، والاتجاه الى نبذ القديم من قيمنا واخلاقنا الدينية ، وتبني الجديد من قيم المجتمعات الغربية التي لا تتفق مع مقومات حياتنا الدينية ، ويؤدي بالنتيجة الى ضعف الوازع الديني بين الشباب ، وسهولة الوقوع في الافعال والسلوكيات المنحرفة مثل تعاطي المخدرات كوسيلة للترفيه عن النفس وتقليد عادات وتقاليد المجتمع الغربي(٧٥).

لذا يعد الوازع الديني من الاسباب الرئيسية التي تؤدي الى الوقوع في شراك المخدرات ، وذلك لأن من يتمسك بدينه فلا شك بانه يكون بعيداً عن مواطن الزلل والخطأ ، وبالتالي فإن جميع الاديان السماوية قد حرمت إيذاء النفس البشرية وجعلته خطيئة لا تغتفر ونوعاً من انواع الانتحار الذي يستحق فاعله التخليد في نار جهنم ، ذلك ان (الله) تعالى قد سخر ابني ادم كل ما في الارض ليختبرهم ، كما في قوله تعالى ((إنا جعلنا ما على الارض زينة لها لنبلوهم ايهم احسن عملاً)) (٧٦).ولذلك حرص الاسلام على حماية الضرورات الخمس وهي (العقل والنفس والعرض والدين والمال) ، ولما كان لتعاطي هذه السموم اضرار بهذه الضرورات الخمس ، فقد حرص الدين الاسلامي واهل العلم على تحريمها لما فيها من ضرر على هذه الضرورات(٧٧).

٧- تنامي مشاعر الاغتراب(*) والاحباطات النفسية:

كثيراً ما توجد بعض العوامل النفسية التي تؤدي بالفرد في معظم الحالات الى ان يقع فريسة التعاطي للمخدرات ، ومن ثم حصول نوع من الاعتماد (الادمان) على هذه السموم . فيرجع الباحثين اسباب تعاطي المخدرات الى حدوث نوع من الضغوط النفسية لدى الانسان يصفها بعض منهم بالكبيرة نتيجة الفشل او الاحباط في عمل او تحقيق الطموحات الشخصية ، ولكي يحاول نسيان مرارة ذلك الاحباط او الفشل يلجأ الى تعاطي المخدرات ويصبح مدمناً عليها(٧٨).ويتضح لنا بشكل واضح في مجتمعنا العراقي بعد فترة الاحتلال الامريكي حيث اصبح الانسان العراقي يعيش صوراً متعددة من الحرمان بفعل انعدام القدرة على الاشباع النسبي للحاجات الكثيرة التي افرزتها عملية التغير الاجتماعي التي طالت مختلف جوانب الحياة في المجتمع العراقي بعد الاحتلال ، وعليه فإن الشعور بالتهميش او الاستبعاد الاجتماعي وفقدان متطلبات الحرية الفردية او حتى الشعور بإنعدام الامن الاجتماعي كانت له انعكاسات خطيرة على صعيد الواقع الامني في العراق ، فمع استمرار وجود الاهمال المؤسسي لمظاهر الحرمان في المجتمع العراقي ازدادت مشاعر وصور اللاإنتماء والعزلة والتمرد التي انعكست بدورها سلباً على مواقف واتجاهات الافراد وانماط سلوكهم ، ويتضح ذلك في بعض المناطق الهامشية والعشوائيات التي تعاني من الانكسارات الاجتماعية ومن تنوع صور الحرمان(٧٩).اضافة الى ذلك فإن حرمان الفرد من تحقيق طموحاته وتطلعاته المستقبلية كانت له تداعياته المباشرة على عملية تكيف الافراد المنحرفين في المجتمع ، اذ انه ساهم الى حد كبير في اختلال هذه العملية وتعطيلها عبر توجيه اهتمامات الافراد ونشاطاتهم نحو مسالك منحرفة وغير سوية ، ويشير (بارسونز) في هذا الصدد الى ان هناك حق مشروع للفرد لتحقيق تطلعاته الاجتماعية ، وينبغي على الدولة الاسهام في تحقيق تلك التطلعات لأن الامر من متطلبات النظام الاجتماعي العادل(٨٠).ولهذا فليس غريباً ان نجد ان معاناة الانسان المحروم في المجتمع العراقي بفعل اختلال مفاهيم العدالة الاجتماعية وبفعل القهر والاستبعاد بمختلف اشكاله قد انعكس على تجربته الحياتية والصورة التي جعلته عاجزاً امام قوى الطبيعة والمجتمع ، شاعراً بإنعدام امنه وفاقداً للثقة في قدراته وامكاناته بما في ذلك انعدام الضمانات في الصحة والتشغيل والدخل ، فضلاً عن المستقبل المجهول واستمرار غياب الثقة بإمكانية الخلاص من الاوضاع الامنية والاقتصادية المتدهورة. وازاء كل ذلك ليس هناك طريق لتجاوز الحرمان الا عبر الهروب من هذا الواقع المؤلم عن طريق تبني ممارسات سلوكية تنسيه لو بصورة مؤقتة معاناته المتواصلة ، وقد يكون خيار تناول الحبوب المخدرة او تعاطي المخدرات هو الخيار الاقرب الى تحقيق ذلك على صعيد الممارسة الفعلية او الواقعية(٨١).وانطلاقاً من ذلك يمكن القول ان إقدام الفرد على تعاطي المخدرات يجسد في حقيقة الامر مظاهر الاغتراب والعزلة الاجتماعية بأقصى صورها ، اذ ان مشاعر الاكراه والحقد والغضب واللاإنتمائية تمثل بحد ذاتها محفزات مشجعة على تعاطي المخدرات ، وقد ساهمت الظروف غير المستقرة التي عاشها وما يزال الكثير من افراد المجتمع العراقي بدرجة كبيرة في تنامي مشاعر التمرد واللامعيارية(٨٢) ، والاحساس بالهامشية والدونية ، فضلاً عن مشاعر القلق والحيرة والشعور بالذنب وربما تأنيب الضمير بفعل انعدام الحيلة والاحساس بالعجز مما يولد عدوانية نحو الذات تتمثل بمحاولة تعذيب الجسد وتبني الحزن والالم بوصفها صورة تعكس طبيعة الشخصية الوجدانية المغتربة عن المجتمع من معايير وقيم ومفاهيم وانماط سلوكية متعارف عليها وتنغمس في تعاطي المخدرات بوصفها وسيلة للتعبير عن الشعور بالقهر والاغتراب بصوره واشكاله كافة(٨٣).

المبحث الرابع خاتمة البحث

أولاً/ استنتاجات البحث:

في ضوء المعطيات والدلائل الاحصائية والاجتماعية التي خرج بها البحث ، يتضح لنا ان جرائم المخدرات في العراق شهدت عدة تحولات خطيرة في مظاهرها ومعدلاتها وطرق ووسائل ارتكاب هذه الجرائم بعد عام (٢٠٠٣) يمكن ايجازها على النحو الاتي:

١- حدوث تحول نوعي في معدلات جرائم المخدرات خصوصاً من ناحية الادمان على الحبوب المخدرة والعقاقير الطبية التي تستخدم في مجال الامراض النفسية والعقلية ، وان اكثر الشرائح ادماناً على المخدرات هي فئة الشباب التي تبلغ اعمارها من (١٨) سنة فاكثر.

٢- ان واقع جرائم المخدرات شهد تطوراً نوعياً في طبيعة ونوعية المواد المخدرة التي يتم تعاطيها والادمان عليها في العراق بعد عام (٢٠٠٣) ، فبعد ان كان التعاطي سابقاً يقتصر على حبوب الكبسلة والهلوسة واستنشاق الصمغ والسيكوتين وادوية السعال ، اصبح التعاطي والادمان بعد عام (٢٠٠٣) يشتمل اضافة للمواد الطبية وحبوب الكبسلة على مادة الهيروين والحشيش التي يتم تهريبها من ايران التي تشكل احدى اقطاب الهلال الذهبي مع (افغانستان وباكستان) هذا الهلال المشهور بزراعة المخدرات والاتجار بها.

٣- ان جرائم المخدرات في العراق قبل عام (٢٠٠٣) كانت تقتصر فقط على حالات قليلة من تعاطي المواد المخدرة والادمان عليها ، ولم تسجل التقارير والاحصائيات الامنية حالات للمتاجرة او تهريب المخدرات عبر الحدود الدولية للعراق الا نادراً ، لكن حدث تطور نسبي في

جرائم المخدرات بعد عام (٢٠٠٣) حيث ازدادت معدلات المتاجرة بالمخدرات وتهريبها عبر الحدود الدولية للعراق مع الدول المجاورة ، اضافة الى ازدياد اقبال بعض الفلاحين على زراعة النباتات المخدرة مثل الخشخاش والقنب ، نتيجة لمغرياتها المالية الكبيرة.

٤- حدوث تغير نسبي في طرق ووسائل ارتكاب جرائم المخدرات في العراق ، فبعد ان كان التعاطي والادمان يقتصر على حالات قليلة ومحدودة من الشباب والاحداث في الشوارع والمدارس والمؤسسات الاصلاحية قبل عام (٢٠٠٣) ، بدأت تظهر عصابات اجرامية منظمة مرتبطة بتنظيمات اجرامية منظمة دولية تقوم على شبكات محكمة التنظيم ومزودة بإمكانيات كبيرة لإغراق المجتمع العراقي بأنواع مختلفة من المخدرات وتستخدم اساليب التهديد والعنف والفساد في سبيل تحقيق اهدافها غير المشروعة بعيداً عن الرقابة الامنية والقانونية.

٥- خلصت الدراسة ان جرائم المخدرات مثل غيرها من الظواهر الاجرامية لم تأتي نتيجة عامل او متغير واحد ، بل جاء تناميها في المجتمع العراقي نتيجة جملة متغيرات او عوامل متعددة برزت في الساحة العراقية بعد عام (٢٠٠٣) اولها تمثلت بضعف الأمن الاجتماعي في العراق نتيجة سياسات الاحتلال الامريكي في تفكيك التنظيم الاجتماعي العراقي ، وقيامها بحل اجهزة الامن والدفاع والشرطة العراقية وتصفية وطرد القيادات والنخب من هذه الاجهزة وتشكيل قيادات امنية بديلة لم تستطع المحافظة على امن المجتمع وفرض القانون والنظام في الشارع العراقي ، مما فتح الباب على مصراعيه للعناصر الاجرامية والمنحرفة في ارتكاب الافعال الاجرامية بشكل واسع وخصوصاً جرائم المخدرات.

٦- اشارت الدراسة ايضاً الى ظهور عوامل اخرى افرزتها ظروف الاحتلال الامريكي وتداعياته الامنية والقانونية ، من ابرزها اختلال المؤسسة الاسرية وضعف مراقبتها للأبناء وعدم قيامها بواجباتها التربوية الصحيحة في تنشئتهم وتوعيتهم حول مخاطر المخدرات على حياتهم ومستقبلهم ، وكذلك ضعف الوازع الديني لدى الشباب والاحداث ، وايضاً التأثير السلبي للقنوات الفضائية والانترنت التي تشجع على الجريمة وعلى تعاطي المخدرات ، ناهيك عن تأثير العوامل النفسية مثل الاحباط النفسي والاغتراب الاجتماعي ودورها في دفع بعض الفئات المنحرفة الى تعاطي المخدرات هرباً من الضغوط الحياتية اليومية والازمات الاجتماعية . ولا يمكن ان ننسى دور العوامل الاقتصادية في تنامي جرائم المخدرات في المجتمع العراقي مثل البطالة والحاجة المادية.

ثانياً/ اهم التوصيات والمقترحات للحد من جرائم المخدرات:

إن مكافحة جرائم المخدرات لا تقتصر على الدولة وحدها ، بل يتطلب تقوية الرادع الاجتماعي والوعي الامني والقانوني والثقافي لدى الفرد العراقي حول خطورة هذه الجرائم على حياتهم ومستقبلهم . وعلى ضوء ذلك نقدم الحلول والمقترحات الاتية:

١- ان خط الدفاع الاول ضد مشكلة تعاطي المخدرات والاتجار بها يكمن في الاسرة بصفة عامة ، وفي سلوك الابوين على وجه الخصوص . فسلوك الابوين بالدرجة الاولى هو النموذج المثالي المطروح امام اعين الابناء للاحتذاء به . وهنا يكمن الخطر اذا كان احد الابوين او كلاهما يتعاطى المخدرات ، او يلجأ الى المتاجرة بالمخدرات او زراعتها ، وهنا يأتي دور جهاز الشرطة المجتمعية ومؤسسات المجتمع المدني في توعية العوائل العراقية ضد خطر المخدرات واضرارها السلبية على الشباب والاحداث ، وضرورة متابعة سلوك ابناءهم في المدارس واوقات الفراغ وحثهم على الابتعاد عن افة المخدرات.

٢- ضرورة قيام وزارة الصحة بالتعاون مع منظمات الصحة العالمية ومنظمة مكافحة المخدرات بتقنين استعمال الادوية المخدرة وإلزام الصيدليات العامة على منع بيع بعض انواع الادوية التي تكون قابلة للتعاطي ومن ثم الادمان الا بوصفة طبية.

٣- ضرورة انشاء مستشفيات ومراكز صحية متخصصة لعلاج التعاطي والادمان على المخدرات بجميع المحافظات ، وتوفير المستلزمات الضرورية لها بما في ذلك كادر متخصص واجهزة طبية متطورة لمعالجة مختلف الحالات المرضية المتعلقة بالإدمان وتعاطي المخدرات.

٤- ينبغي ادراج بعض المواد النفسية التي تستخدم لعلاج المرضى المصابين بالت

٥- خلف العقلي والمباح بيعها في الاسواق المحلية ضمن الجداول الملحقة بالقانون لخطورتها على صحة الانسان بإعتبارها مواد نفسية سيء استعمالها اسوة ببقية قوانين الدول العربية الاخرى.

٦- توجيه علماء الدين بإلقاء محاضرات دينية على نزلاء الاقسام الاصلاحية ، بهدف توعيتهم حول مخاطر الادمان على المخدرات وتأثيراتها ومخاطرها على صحة الانسان ، والتأكيد على ان (الله) جل جلاله قد حرمها كونها من المواد الضارة التي تكون اضرارها على النفس البشرية مشابهة لتأثيرات المسكرات ، كما في قوله تعالى: ((يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فإجتنبوه لعلكم تفلحون)) [٨٤].

٧- ينبغي على وزارات ومؤسسات الدولة ايجاد الوسائل الكفيلة بإستعادة التوازن الاجتماعي والنفسي والثقافي للمجتمع العراقي في اطار خطة تنموية شاملة ، يكون اساسها تنمية الوعي بين افراد المجتمع العراقي بالمدركات الاساسية لحركة المجتمع ، للوصول به الى الاستقرار ، اضافة الى توجيه العناية والاهتمام بالشرائح المهمشة والفقيرة من المجتمع وخصوصاً الشباب العاطلين عن العمل والاسر المفككة التي فقدت معيلها نتيجة الحروب والاوضاع السياسية غير المستقرة التي تعرض اليها قطرنا العراقي ، والعمل على ايجاد فرص العمل المناسبة للشباب وتخليصهم من مشكلة البطالة ، وتشجيع مؤسسات الرعاية الاجتماعية على تقديم الدعم المادي والاجتماعي للأسر الفقيرة والمهمشة.

٨- حث وسائل الاعلام المختلفة وخصوصاً القنوات الفضائية على التوسع في تقديم برامج اجتماعية وعلمية مدروسة يقوم فيها المتخصصون في علم الاجتماع وعلم النفس والطب ورجال الامن ورجال الدين بتوضيح ماهية المخدرات وابراز المخاطر الفردية والمجتمعية المترتبة على انتشار مشكلة المخدرات بين افراد المجتمع كوسيلة لتقوية جدار التوعية الوقائي امام محاولات الاختراق التي يلجأ لها في الغالب تجار المخدرات.

٩- تفعيل القوانين الصارمة بحق تجار ومروجي المخدرات ، وتشديد العقوبات المفروضة على جرائم المخدرات ، عبر اعادة العمل بعقوبة الاعدام بالنسبة للإتجار بالمخدرات.

١٠-حث وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم على ادخال مناهج تربوية في المدارس والجامعات تساهم في تثقيف الطلبة والشباب بمخاطر المخدرات على صحة الانسان وكيفية محاربتها والقضاء عليها ، اضافة الى توجيه الكليات والاقسام الاجتماعية والتربوية بتخصيص قسم من بحوث الطلبة للمراحل المنتهية عن موضوع المخدرات ، وكذلك تشجيع اقامة الندوات والمؤتمرات العلمية السنوية لدراسة هذه الظاهرة السلبية واثارها على والمجتمع.

١١-العمل على نشر الوعي الصحي حول الاضرار الصحية والنفسية للمخدرات عبر القنوات التلفازية والاذاعية ، واستحداث برامج صحية وتربوية في هذا المجال ، اضافة الى توزيع وزارة الصحة لنشرات ومجلات صحية على افراد الاسر العراقية لتوعيتهم بمخاطر الادمان على المخدرات وكيفية الوقاية منها.

١٢-زيادة وتفعيل دور المدرسة في مراقبة الطلبة والشباب بإعتبارها المؤسسة المهمة التي تشهد تبادل الافكار والمعلومات الثقافية والعلمية ، وتساهم في بناء وصنع العقلية المستقبلية لأبناء المجتمع ، والعمل على زيادة عدد الباحثين الاجتماعيين فيها وتكليفهم بواجباتهم التربوية والتثقيفية وتحصين الطلبة من الانحراف والجريمة.

١٣-ضرورة دعم الاجهزة المعنية بمكافحة جرائم المخدرات مادياً وبشرياً ، حتى تستطيع اعتماد الوسائل اللازمة للحد من انتشار ظاهرة المخدرات ومواجهة الاساليب المتطورة التي تتبعها عصابات المخدرات في الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الدولية للعراق .

١٤-ضرورة قيام الاجهزة الامنية المعنية بمكافحة المخدرات بفرض الرقابة المشددة على عمليات تهريب المخدرات وبيعها في الاسواق ، اضافة الى مراقبة الحدائق والساحات العامة والمقاهي والنوادي الرياضية الشبابية التي يتجمع فيها الشباب الاحداث ، وفرض العقوبات المشددة على من يمهد الطريق امامهم في تعاطي المخدرات.

١٥-يجب على الاجهزة الامنية وشرطة الجمارك ان تعمل على ضبط الحدود مع الدول المجاورة للعراق ، مع وضع الضوابط المناسبة لتدفق زوار العتبات المقدسة ، ومراقبة وتفتيش الأشخاص والسيارات الداخلة والخارجة من العراق.

١٦-الاهتمام بتقوية الوعي الديني لدى افراد المجتمع ، وحث علماء الدين على المشاركة في توعية المواطنين من مخاطر المخدرات من خلال الخطب والمحاضرات الدينية ، وتأكيد تحريم جميع الاديان لتعاطي المخدرات ، لأن بعض المواطنين يركن الى ان القرآن الكريم حرم (الخمر فقط) ولم يذكر غيرها من المخدرات ، وابراز الخطأ في هذا الاعتقاد لأن كل ما يذهب العقل محرم ، وهذا يشمل ايضاً تأثير المخدرات على صحة وعقل الانسان.

١٧-اقامة المؤتمرات وندوات للشباب تناقش على اوسع رقعة من البلد المشاكل المختلفة التي تواجهها الاسرة العراقية وخصوصاً مشاكل الادمان على المخدرات ، وتدعو الشباب للمشاركة في معرفة طبيعة وحجم هذه المشاكل وكيفية مواجهتها والقضاء عليها . فيعرفون انهم مسؤولون حسب موقع كل منهم في التنظيم الاجتماعي.

١٨-ينبغي على وزارة الزراعة العمل على تشجيع الفلاحين لزراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل الحنطة والشعير والرز ، وتقديم التسهيلات المالية والاجهزة والمكائن الزراعية لهذا الغرض ، ودعم شراء هذه المحاصيل من الفلاحين بأسعار عالية بهدف استمرار تشجيع الفلاحين على المحاصيل الزراعية التي تنفع الاقتصاد الوطني ، وتحصيناً لهم من التوجه نحو زراعة النباتات المخدرة الممنوعة.

الهوامش:

(١) د. سلام عبد علي العبادي ، تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد ٢٧ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٤٨.

(٢) د. عبد الرحيم صدقي ، الظاهرة الاجرامية ، مكتبة دار الثقافة العربية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص١٢٧.

(٣) د. سلام عبد علي العبادي ، تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد ٢٧ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٤٨.

(٤) خليل احمد خليل ، معجم المصطلحات الفلسفية ، ط١ ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٣٩.

(٥) عبد الله العلايلي واخرون ، المنجد في اللغة ، ط٣٤ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص١٦٢ – ١٦٣.

(٦) مراد وهبة ، معجم المصطلحات الفلسفية ، دار قباء الحديثة ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٧٣.

(٧) جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ط١ ، دار الكتاب اللبناني ، ب.ت ، ص٣١١ – ٣١٣.

(٨) د. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦ ، ص٨١.

(٩) محمد عمر الطنوبي ، التحولات السياسية والاجتماعية في المجتمع المصري وتأثيراتها على المحيط الثقافي ، ندوة التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٤٣٩ – ٤٤٠.

(١٠) علي الدين هلال واخرون ، معجم المصطلحات السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، مصر ، ١٩٩٤ ، ص٢٥.

(١١) العلامة ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد١٣ ، دار صادر للنشر ، بيروت ، ١٩٥٦ ، ص٣٢.

(١٢) لويس معلوف ، قاموس المنجد في اللغة والادب ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٦٠ ، ص٣٧٧.

(١٣) د. احمد عبد العزيز الاصفر ، عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي ، ط١ ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض ، ٢٠٠٥ ، ص٩.

(١٤) د. جابر بن سالم موسى واخرون ، المعجم العربي للمواد المخدرة والعقاقير النفسية ، ط٢ ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض، ٢٠٠٥ ، ص٩.

(١٥) ئاسو صالح سعيد وسمير عبد الجبار ، المخدرات (الموت الزاحف) ، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٤.

(١٦) عبد الله السيد عسكر ، تعاطي الاقراص المخدرة وعقاقير الهلوسة لدى الشباب المتعلم ، رسالة ماجستير في علم النفس ، جامعة الزقازيق ، مصر ، ١٩٨٥ ، ص٢٥.

(١٧) د. سعد المغربي ، التعود والادمان على المخدرات ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص١٤.

(١٨) هيلين توليس ، اضواء كاشفة على المخدرات ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٢٦

(١٩) د. مفرج بن سعد الحقباني ، الاثار الاقتصادية لانتشار ظاهرة المخدرات ، المجلة للدراسات الامنية والتدريب ، العدد١٩ ، السنة١٧ ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، اكتوبر ٢٠٠٢ ، ص١٩٣.

(٢٠) العلامة ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد١٣ ، مصدر سابق ، ص٤٤٥.

(21) (Webester, N, Third New International Dictionary, the lakes Press, (U.S.A), 1969, P.536.

(٢٢) د. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، الجريمة ، ط٢ ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص٦-٧.

(٢٣) د. حسن صادق المرصفاوي ، الاجرام والعقاب في مصر ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٧٣ ، ص٩.

(٢٤) د. اكرم نشأت ابراهيم ، علم الاجتماع الجنائي ، ط٢ ، مطبعة النيزك ، بـغداد ، ١٩٩٨ ، ص٣.

(٢٥) د. مأمون محمد سلامة ، اصول علم الاجرام والعقاب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص٦٠.

(٢٦) المصدر نفسه ، ص٦٦.

(٢٧) د. حسن شحاته سعفان ، علم الجريمة ، ط٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٥.

(٢٨) د. سـلام عبد علي العبادي ، تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي ، مجلة دراسـات اجتماعية ، العدد ٢٧ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٤٨.

(٢٩) د. احسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بـيـروت ، ٢٠٠٠ ، ص٢٣٠.

(٣٠) د. احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة بيروت ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص٩٠.

(٣١) د. احمد محمد خليفة ، اصول علم الاجرام الاجتماعي ، مطبعة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص٣١.

(٣٢) د. رؤوف عبيد ، اصول علمي الاجرام والعقاب ، ط٥ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص٢١١.

(٣٣) د. يسرا انور علي وآمال عبد الكريم عثمان ، علم الاجرام وعلم العقاب ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص١٣٦.

(٣٤) المقدم ثامر عبد الهادي القرغولي ، المخدرات – دراسة عامة عن انواعها وكيفية مكافحتها ، مطـبـعـة الشرطة ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٢-٧.

(٣٥) د. اكرم نشأت ابراهيم ، مشكلة المخدرات في الوطن العربي ، دراسة منشورة في مجلة دراسات اجتماعية ، العددان ٣-٤ ، مجلة بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ ، ص٦.

(٣٦) انظر: قانون المخدرات العراقي رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ ، وزارة العدل ، بغداد.

(٣٧) د. حميد ياسر الياسري ، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد (٢١) ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٢٥١.

(٣٨) الاحصائيات الجنائية في العراق خلال الاعوام (١٩٩٠-٢٠٠٠) ، مديرية الشرطة العامة ، بغداد ، ٢٠٠١.

(٣٩) د. سلام عبد علي العبادي ، مصدر سابق ، ص١٥٢-١٥٣.

(٤٠) المصدر نفسه ، نفس الصفحة.

(٤١) د. امجد عبد الرضا القريشي واخرون ، وآفة العصر الادمان على المخدرات ، اشراف د. صالح مهدي الحسناوي ، العراق ، ص٥.

(٤٢) د. علي احمد المعماري ود. احمد عبد العزيز ، دراسات في علم الاجرام ، دار غيداء للنشر والـتـوزيع ، عـمـان ، الاردن ، ٢٠١٢ ، ص٨٩.

(٤٣) مقابلات مع بعض اصحاب الصيدليات في مدينة الموصل.

(٤٤) د. ناهدة عبد الكريم حافظ ، المخدرات لمحة للتعريف والتخدير ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد٢٧ ، اصدارات بيت الـحـكـمـة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٣٦.

(٤٥) د. حميد ياسر الياسري ، مصدر سابق ، ص٢٦١-٢٦٢.

(٤٦) صهيب الفلاحي ، المخدرات في العراق ، مجلة الرائد ،، العدد٦ ، مؤسسة الرائد الاعلامية ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٩-١٠.

(٤٧) د. حميد ياسر الياسري ، مصدر سابق ، ص٢٦٣.

(٤٨) مقابلات مع بعض اصحاب الصيدليات في مدينة الموصل.

(٤٩) د. علي احمد خضر المعماري ود. احمد عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص٨٩.

(٥٠) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(٥١) مقابلات مع بعض اصحاب الصيدليات والمذاخر الطبية في مدينة الموصل.

(٥٢) د. امجد عبد الرضا القريشي ومجموعة باحثين ، آفة العصر الادمان على المخدرات ، اشراف د. صالح مهدي الحسناوي (وزير الصحة) ، وزارة الصحة ، العراق ، ٢٠٠٤ ، ص٥.

(٥٣) عبد الرزاق عبد الله سعيد الجبوري ، تعاطي المخدرات لدى الاحداث – الاسباب والمعالجات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص٦٨.

(٥٤) د. حميد ياسر الياسري ، مصدر سابق ، ص٢٦٢.

(٥٥) د. ناهدة عبد الكريم حافظ ، مصدر سابق ، ص١٤٠.

(٥٦) مقابلات مع بعض اصحاب الصيدليات في مدينة الموصل.

(٥٧) عبد الرزاق عبد الله سعيد الجبوري ، مصدر سابق ، ص٦٨-٦٩.

(٥٨) انظر: قانون المخدرات العراقي رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ ، وزارة العدل ، بغداد.

(٥٩) ثامر عبد الهادي القرغولي ، المخدرات ، مطبعة الشرطة ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص١٤٨-١٤٩.

(٦٠) د. علي احمد المعماري و د. احمد عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص١٠٠.

(٦١) عبد الرزاق عبد الله سعيد الجبوري ، مصدر سابق ، ص٦٢.

(٦٢) د. إدهام محمد الجبوري ؛ الأمن الاجتماعي تصورات سوسيولوجية أولية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، عدد(٩) ، بغداد ، ١٩٩٨، ص٩٨.

(٦٣) د. عدنان ياسين مصطفى ، المجتمع العراقي – الامن الانساني على مفترق طر ، مجلة الحكمة ، العدد٤٤ ، اصدارات بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٧ ، ص٤٣-٤٤.

(٦٤) د. خليل محمد الخالدي و د. عماد اسماعيل جميل الرواس ، مظاهر السلوك الانحرافي في المجتمع العراقي إبان الاحتلال الامريكي ، مجلة آداب الرافدين ، العدد٤٧ ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص١٥.

(٦٥) د. خليل محمد الخالدي ، الاثار الاجتماعية لإنهيار المؤسسة السياسية في العراق ، مجلة آداب الرافدين ، العدد ٤١ ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص٢٣٥.

(٦٦) د. اكرم نشأت ابراهيم ، علم النفس الجنائي ، مكتبة دار الثقافة والنشر ، عمان ، ١٩٩٦ ، ص١٧.

(٦٧) د. صبيح شهاب احمد ، المخدرات في العراق – المخاطر التي تهدد الشباب ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد٢٧ ، اصدارات بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٣٠.

(٦٨) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(٦٩) القرآن الكريم ، سورة العلق ، الآية (٦-٧).

(٧٠) عبد الحميد طاهر فتح الله الزوي ، الهوائيات الفضائية واثرها في تشكيل اتجاهات الشباب في مجتمع الليبي ، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم الدراسات الاجتماعية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٤٤-٤٥.

(٧١) احسان رمضان عباس ، دور الفضائيات العراقية في ترتيب اولويات القضايا الداخلية لدى الجمهور العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الدراسات الاعلام ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٩ ، ص٣٩.

(٧٢) وفقي حامد ابو علي ، ظاهرة تعاطي المخدرات – الاسباب – الاثار – العلاج ، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، الكويت ، ٢٠٠٣ ، ص٥٩.

(٧٣) عبد الرزاق عبد الله سعيد الجبوري ، مصدر سابق ، ص٦١.

(٧٤) د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني ، القيم الاجتماعية في الاسلام واثرها في التحصين ضد الجريمة ، مجلة التربية الاسلامية ، العدد٦ ، السنة (٣٥) ، شركة الخنساء للطباعة المحدودة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٣٥٧.

(٧٥) عبد الرزاق عبد الله سعيد الجبوري ، مصدر سابق ، ص٥٩-٦٠.

(٧٦) القرآن الكريم ، سورة الكهف ، الاية٧.

(٧٧) د. محمد ابو ساق ، التوعية الدينية بأضرار المخدرات ، مجلة الامن والحياة ، العدد٢٠٢ ، السعودية ، ١٩٩٩ ، ص٣٨-٣٩.

(*) الاغتراب: يقصد به شعور ينتاب الفرد يجسد ضعفه وانعدام قواته على تغيير الوضع الاجتماعي الذي يتفاعل معه وبالشكل الذي يعيقه عن التوافق مع الاهداف الحضارية للمجتمع . وهناك تفسيرات عدة للاغتراب ابرزها: (انعدام القوة او السلطة – كـــــارل ماركس) ، (انعدام المعايير – اميل دوركهايم وروبرت مرتون وكلاورد لوهلن) ، (العزلة – روبرت مرتون) ، (الاغتراب عن النفس او الذات – ايريك فروم وســي رايت ملز) ، للمزيد ينظر: د. قيس النوري ، الاغتراب اصـــطلاحاً ومفهوماً وواقعاً ، مجلة عالم الفكر وزرة الاعلام الكويتية ، المجلد١٠ ، العدد١ ، ١٩٧٩ ، ص١٥-١٨.

(٧٨) د. سـلام عبد علي العبادي ، تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي ، مجلة دراسـات اجتماعية ، العدد ٢٧ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٤٨.

(٧٩) عبد الرزاق عبد الله سعيد الجبوري ، مصدر سابق ، ص٤٦.

(٨٠) حسن مبارك طالب ، الامن الشامل والامن الاجتماعي وتعاطي المخدرات ، الندوة العلمية الموسومة: المخدرات والامن الاجتماعي ، مركز البحوث والدراسات ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، السعودية ، ٢٠٠٩ ، ص٢٠.

(٨١) د. مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي: مدخل سيكولوجي الانسان المقهور ، ط٩ ، المركز الثقافي العربي ، الـــدار الـــبيضاء ، المغرب ، ٢٠٠٥ ، ص٤٩.

(٨٢) د. سلام عبد علي العبادي ، مصدر سابق ، ص١٥٨-١٥٩.

(٨٣) د. حســـن المحمداوي ، الاغتراب وتعاطي المخدرات عند الشـــباب ، بحث منشـــور عبر شـــبكة الانترنت ، عنوان الموقع: www.alnoor.se.article

(٨٤) القرآن الكريم ، سورة المائدة ، الآية ٩٠.